الشركة الأولى للتأمين التكافلي ش.م.ك.ع.

(شركة مساهمة كويتية عامةتأسست في دولة الكويت)

نشرة اكتتاب عام لمساهمي الشركة الأولى للتأمين التكافلي ش.م.ك.ع. للاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال

طرح عام لعدد 60,000,000 سهم عادي من خلال إصدار أسهم رأس مال جديدة في الشركة الأولى للتأمين التكافلي ش.م.ك.ع. للمساهمين الحاليين في الشركة الأولى للتأمين التكافلي ش.م.ك.ع. بسعر طرح يبلغ مقداره 100 فلس كويتي للسهم الواحد، يمثل القيمة الإسمية للسهم الواحد

فترة الاكتتاب تبدأ من 29 يناير 2026 إلى 12 فبراير 2026

حررت نشرة الاكتتاب هذه بتاريخ 20 يناير 2026

نشرة الإصدار الرسمية باللغة العربية

مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب

شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 2

ملاحظات هامة 3

تنبيه للمكتتبين 4

إقرار المسؤولية 5

تأكيدات وتنبيهات الجهة المُصدرة 6

موجز أحكام الطرح الرئيسية 9

البيانات المتعلقة بأسهم الطرح 13

أحكام وشروط وتعليمات الاكتتاب 16

الغرض من إصدار واستخدامات عوائد الإصدار 22

نبذة عن الشركة الأولى للتأمين التكافلي 22

وصف أنشطة الشركة المصدرة 25

الإدارة التنفيذية 31

هيكل رأس المال والاقتراض 32

توزيعات الارباح من قبل الشركة 34

الإصدارات السابقة 35

معاملات مع أطراف ذات صلة 36

العقود الرئيسية 39

النزاعات القضائية 39

عوامل المخاطر 40

الضرائب 48

معلومات عامة 51

النظام الأساسي وعقد التأسيس 52

البيانات المالية المجمعة 53

ملاحظات هامة

الشركة الأولى للتأمين التكافلي ش.م.ك.ع. شركة مساهمة كويتية عامة تأسست بتاريخ 25مايو 2000 ومسجلة في السجل التجاري في الكويت برقم 81584 (ويشار إليها فيما بعد بـ **"الأولى للتأمين التكافلي " أو "الشركة المصدرة" أو "الجهة المصدرة" أو "الشركة")** ويبلغ رأس مال **الشركة** المصرح به في تاريخ نشرة الاكتتاب هذه **("نشرة الاكتتاب" أو "النشرة")** 16,760,000 د.ك (ستة عشرة مليون وسبعمائة وستين ألف دينار كويتي) موزع على 167,600,000 سهم عادي بقيمة إسمية 100 فلس كويتي (مائة فلس كويتي) للسهم الواحد. ويبلغ رأس مال **الشركة** المصدر في تاريخ نشرة الاكتتاب هذه 16,660,000 د.ك (ستة عشرة مليون وستمائة وستين ألف دينار كويتي) موزع على 166,600,000 سهم عادي بقيمة إسمية 100 فلس كويتي (مائة فلس كويتي) للسهم الواحد ويبلغ رأسمال الشركة المدفوع كما في تاريخ النشرة 10,660,000 د.ك (عشرة ملايين وستمائة وستين ألف دينار كويتي).

تحتوي النشرة على المعلومات الخاصة بالأسهم العادية المزمع إصدارها من قبل **الشركة المصدرة** والبالغ عددها 60,000,000 سهم بسعر طرح مقداره 100 فلس كويتي (مائة فلس كويتي) للسهم الواحد **("سعر الطرح")** (يمثل القيمة الإسمية بمقدار 100 فلس كويتي دون إضافة علاوة إصدار (ويشار اليها فيما بعد بـ " **الأسهم**" أو "**أسهم الطرح**") وبقيمة إسمية إجمالية قدرها 6,000,000 د.ك (ستة ملايين دينار كويتي) ("**الطرح**" أو "**الاكتتاب**").

يكون للمساهمين المسجلين (ويشار إليهم فيما بعد بـ "**المساهمين المؤهلين**" أو "**المكتتبين**" حسبما يتطلب سياق النص) المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي **الشركة** لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.م. (ويشار اليها فيما بعد بـ"**وكيل المقاصة والإيداع**") في يوم الاستحقاق المحدد بتاريخ 28 يناير 2026 (ويشار اليه فيما بعد بـ"**تاريخ السجل**" أو "**يوم الاستحقاق**") حق الأولوية في الاكتتاب في **أسهم الطرح** بنسبة ما يملكه كل منهم من أسهم (ويشار اليه فيما بعد بـ"**حق الأولوية**"). وللتوضيح، فإن أي أسهم **للشركة المصدرة** قبل **يوم الاستحقاق** لم يتم اكتمال عملية تسوية ملكيتها وبالتالي لم تسجل في سجل مساهمي **الشركة** لدى **وكيل المقاصة والإيداع** في يوم الاستحقاق ،فلن تؤخذ في الاعتبار من أجل تحديد **المساهمين المؤهلين** المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي **الشركة بتاريخ السجل**. ويجوز لكل **مساهم مؤهل** ممارسة حق الأولوية في الاكتتاب بعدد من **أسهم الطرح** بالنسبة والتناسب بنسبة حصة مساهمته في رأس مال **الشركة** في **يوم الاستحقاق**.

يتم تخصيص **أسهم الطرح** المتبقية غير المكتتب فيها، إن وُجدت، إلى **المكتتبين** الذين تقدموا للاكتتاب بعدد إضافي من **أسهم الطرح** يفوق العدد المخصص لهم (راجع قسم "**أحكام وشروط وتعليمات الطرح**"). سيتم تدوير عدد **الأسهم** التي يتم تخصيصها إلى أقرب عدد صحيح ويكون لمجلس إدارة **الشركة المصدرة** **("مجلس الإدارة")** الحق المطلق للتصرف في كسور **الأسهم**، إن وُجدت، دون إمكانية إصدار كسور **الأسهم**. بعد إتمام **الطرح**، ستبلغ قيمة رأس المال المُصَدَر **للشركة** 16,660,000 د.ك (ستة عشر مليون وستمائة وستين ألف دينار كويتي) بعدد أسهم الإصدار يبلغ 60,000,000 سهم (ستون مليون سهم). تبلغ القيمة الإجمالية للطرح 6,000,000 د.ك (ستة ملايين دينار كويتي) نقداً ("**عوائد الطرح**"). وسيتم استخدام **عوائد الطرح** لتعزيز هامش الملاءة المالية للشركة ولدعم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية وفقاً للمتطلبات النظامية وكذلك للأغراض العامة للشركة (راجع قسم "***استخدام عوائد الطرح***").

تمت الموافقة على إصدار **الأسهم** بموجب قرار **مجلس الإدارة** الصادر بتاريخ 6 أغسطس و21 أغسطس 2025 وقرار الجمعية العامة غير العادية **للشركة المصدرة** ("**الجمعية العامة غير العادية**") الصادر بتاريخ 19 أكتوبر 2025 والذى وافق على زيادة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع وتفويض مجلس الإدارة بتحديد عدد **أسهم الطرح** و**سعر الطرح** وبتحديد شروطه وضوابطه بشكل كامل أو جزئي في طرح واحد أو أكثر وبالتصرف بكسور الأسهم دون إمكانية التداول فيها. وسيتم الدعوة إلى الاكتتاب في أسهم الطرح وزيادة رأس المال المصدر والمدفوع **للشركة المصدرة** من 10,660,000 د.ك (عشرة ملايين وستمائة وستين ألف دينار كويتي) إلى 16,660,000 د.ك (ستة عشرة مليون وستمائة وستين ألف دينار كويتي) موزع على 166,600,000 سهم عادي بقيمة إسمية 100 فلس كويتي (مائة فلس كويتي) للسهم الواحد من خلال إصدار وتخصيص 60,000,000 سهم من **أسهم الطرح** بسعر طرح يبلغ مائة فلس فلس كويتي يمثل القيمة الاسمية وقدرها 100 فلس (مائة فلس كويتي) لكل سهم طرح دون علاوة إصدار). وحصلت **الشركة المصدرة** على موافقة هيئة أسواق المال بدولة الكويت (ويشار اليها فيما بعد بـ"**هيئة أسواق المال**" أو "**الهيئة**") على زيادة رأس المال بتاريخ 2 سبتمبر 2025 كما وافقت على هذه **النشرة** بتاريخ 14يناير 2026.

كما اطلعت هيئة الرقابة الشرعية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2 يناير 2026 على الطلب الوارد من مجلس إدارة الشركة بزيادة رأسمال الشركة المصدر والمدفوع ومبررتها، واعتبرت الطلب مجاز شرعاً وأفادت أنها لا تمانع من قيام الشركة قدماً في تنفيذ هذه الزيادة . كما اطلعت هيئة الرقابة الشرعية في اجتماعها المنعقد بتاريخ 2 يناير 2026 على نشرة الاكتتاب الخاصة بزيادة رأسمال الشركة وبعد دراسة نشرة الاكتتاب قررت الهيئة الشرعية أنه لا يوجد ما يمنع شرعاً من زيادة رأس المال على النحو الوارد تفصيله في نشرة الاكتتاب.

تبدأ فترة حق الأولوية في الاكتتاب **في أسهم الطرح** بتاريخ 29 يناير 2026 (الذي يدخل في فترة الاكتتاب) وتنتهي في نهاية يوم 12 فبراير 2026 (الذي يدخل في فترة الاكتتاب إلى الساعة 13:00 ظهراً) (ويشار إليها فيما بعد بـ"**فترة الاكتتاب**")، واذا تم تغطية كامل **الاكتتاب** في جميع **أسهم الإصدار** قبل ذلك التاريخ، فيحق **للشركة المصدرة** عندئذ وقف وإغلاق باب الاكتتاب قبل التاريخ المحدد للانتهاء . وفي جميع الأحوال التي لا يستنفذ فيها **الاكتتاب** جميع **أسهم الإصدار** فيجوز **لمجلس الإدارة** تمديد **فترة الاكتتاب** لفترة أو فترات أخرى مماثلة أو أقل وفق تقديره المطلق بحيث لا تزيد **فترة الاكتتاب** الأصلية وتمديداتها في مجموعها عن ثلاثة (3) أشهر.

تكون **أسهم الطرح** في نفس الفئة الواحدة مع الأسهم المُصدرة الحالية في رأس مال **الشركة المصدرة**. ويكون لكل سهم صوت واحد، ويكون لكل مساهم ("**المساهم**") الحق في الحضور والتصويت في الجمعية العامة لمساهمي **الشركة** ("**الجمعية العامة**"). لا يتمتع أي من **المساهمين** بحقوق تصويت إضافية تميّزه عن غيره من **المساهمين**. يحق لحاملي **أسهم الطرح** الحصول على أنصبتهم من توزيعات الأرباح في المستقبل متى تم الإعلان عنها من **الشركة المصدرة**.

يجب مراجعة قسم *"الملاحظات الهامة"* الوارد في هذه **النشرة** بعناية تامة قبل اتخاذ قرار بالاستثمار في **أسهم الطرح**.

لأغراض هذه **النشرة**، يقصد بمصطلح "**يوم عمل**"، اليوم الذي تفتح فيه البنوك لمباشرة أعمالها العامة في دولة الكويت (باستثناء أيام الجمعة والسبت) وباستثناء أيام العطلات الرسمية.

لا تعتبر هذه **النشرة** عرضا للبيع أو استقطاب لأي عرض لشراء أوراق مالية في أي نظام قانوني لا يسمح فيه بالطرح أو البيع. كما يجب أن يعتمد اكتتاب **المستثمرين** في أي من الأوراق المالية المشار إليها في هذه **النشرة** على أساس المعلومات الواردة في هذه **النشرة** دون غيرها.

تنبيه للمكتتبين

ننصح بأن تستشير شخصا مرخصا له طبقاً لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية (وتعديلاتهما) ومتخصصاً في تقديم المشورة حول محتويات هذه النشرة قبل اتخاذ قرار الاكتتاب في الأسهم من عدمه.

تم الحصول على موافقة هيئة أسواق المال على هذه النشرة بتاريخ 14 يناير 2026 وقد تم إعداد هذه النشرة وفقا لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية، وتعديلاتهما. ويتحمل أعضاء مجلس إدارة الشركة المصدرة والأشخاص الواردة أسماؤهم في هذه النشرة تحت عنوان *("الأشخاص المسؤولين عن نشرة الاكتتاب")*، مجتمعين ومنفردين، المسؤولية الكاملة عن دقة وصحة كافة المعلومات الواردة في هذه النشرة فيما يتعلق بالشركة المصدرة والأسهم، كما يؤكدون على أنه، على حد علمهم وبعد قيامهم بكافة الاستفسارات المعقولة، ليس هنالك ثمة حقائق أو معلومات أخرى قد يؤثر إغفالها على دقة أو صحة أي بيان أو إفادة وردت في هذه النشرة.

كما وتقر الشركة المصدرة ووكيل الاكتتاب بتحملهم المسؤولية في حال عدم صحة البيانات التي تضمنتها النشرة وبأن نشرة الاكتتاب هذه على حد علمهم وبعد قيامهم بكافة الاستفسارات المعقولة، لم تغفل أي معلومات جوهرية، وقد تم إعدادها وفقا للمعلومات والبيانات التي تتطابق مع الواقع. ويقر المصدر بأنه قد تم استيفاء المتطلبات والإجراءات اللازمة وتقديم كافة المستندات المطلوبة في النشرة وفقا لقانون هيئة أسواق المال.

ويقر المستشار القانوني للشركة المصدرة بأنه تمت مراجعة نشرة الاكتتاب هذه والمستندات ذات الصلة بها والتي زودتهم بها الشركة المصدرة، وأنه على حد علمه وبعد قيامه بكافة الاستفسارات المعقولة، فإن نشرة الاكتتاب تستوفي المتطلبات القانونية ذات الصلة وبأن الشركة المصدرة قد استوفت الموافقات اللازمة التي تجعل التزام الشركة المصدرة صحيحا ونافذا.

كما لا تتحمل هيئة أسواق المال أي مسؤولية تتعلق بمحتويات هذه النشرة، ولا تضمن دقتها أو تمامها، كما تخلي نفسها بشكل واضح وصريح من أي مسؤولية أيا كان نوعها بسبب أي خسارة ممكن أن تنشأ أو تحدث بسبب الاعتماد على أي جزء من هذه النشرة ولن تكون طرفا في أي دعوى خاصة بالأضرار الناشئة عن هذه النشرة.

إقـرار المسـؤولية

الأشخاص المسؤولون عن نشرة الاكتتاب

تم إعداد هذه النشرة من قبل:

الاسم: عبدالله عبدالرزاق العصفور **الصفة:** رئيس مجلس الإدارة **العنوان:** القبلة، شارع عبدالله المبارك ، مبنى سوق الصفاة , الدور الأول

إقـــــرار

يتحمل كل عضو من أعضاء مجلس إدارة **الشركة المُصدرة** الذين وردت أسماؤهم في هذه **النشرة** مسؤولية المعلومات الواردة في هذه **النشرة**. وعلى حد علم واعتقاد أعضاء مجلس الإدارة الذين بذلوا العناية الواجبة في الحدود المعقولة وقاموا بإجراء فحص كامل وتفصيلي نافٍ للجهالة للتحقق من صحة المعلومات، فإن المعلومات الواردة في هذه **النشرة**:

(أ) هي كاملة ودقيقة وصحيحة،

(ب) وقد تم الإفصاح للمساهمين المؤهلين عن كافة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية و**الشركة المُصدرة** من أجل اتخاذ قرار بشأن الاكتتاب في **أسهم الطرح** من عدمه،

(ج) وأنه قد تم الامتثال لكافة الأحكام ذات الصلة المتعلقة بالأوراق المالية والمنصوص عليها في قانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما، والكتاب الحادي عشر من هذه اللائحة التنفيذية وقانون الشركات ولائحته التنفيذية، والأنظمة والتعليمات الصادرة عن هيئة أسواق المال من حين لآخر.

عن مجلس إدارة الجهة المُصدرة

الاسم: حسين علي العتال **الصفة:** الرئيس التنفيذي – نائب رئيس مجلس الإدارة **التوقيع:**

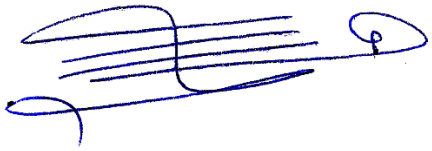

تأكيدات وتنبيهات الجهة المُصدرة

تتضمن نشرة الاكتتاب هذه معلومات تتعلق بالأولى للتأمين التكافلي وهي شركة مساهمة كويتية عامة وبشروط وأحكام طرح **الأسهم المصدرة**. لم تصرح **الشركة المصدرة** لأي من الغير بتقديم أي بيان أو معلومات أو تعهدات فيما يتعلق **بالشركة المصدرة** أو **بالأسهم** باستثناء تلك التي وردت في هذه **النشرة** أو ما تم اعتماده من قبل **الشركة المصدرة** لهذا الغرض. ويتعين عدم الاعتماد على مثل تلك البيانات أو المعلومات أو التعهدات الصادرة عن الغير والافتراض بأن **الشركة المصدرة** أو **مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب** المبينة أسماؤهم على غلاف هذه **النشرة** قد أقروا بتلك البيانات والمعلومات والتعهدات.

وفي حين أن **الشركة المصدرة** قد قامت بإجراء كافة الاستفسارات في الحدود المعقولة فيما يتعلق بدقة المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه كما هي في تاريخ هذه النشرة، فإن بعض المعلومات العامة التي تضمنتها نشرة الاكتتاب أخذت من مصادر خارجية. بالرغم من أنه ليس لدى أي من الشركة المصدرة أو مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب، وكذلك مستشاريهم أي سبب يدفعهم للاعتقاد بعدم دقة تلك المعلومات، إلا أنه لم يتم التحقق من تلك المعلومات العامة بشكل مستقل، وبالتالي فإن هذه النشرة لا تتضمن أي تعهد فيما يتعلق بدقة تلك المعلومات العامة أو باكتمالها.

إن المعلومات المبينة في نشرة الاكتتاب هذه وكما هي واردة في تاريخ هذه النشرة قابلة للتعديل. وعلى وجه الخصوص، فإن الوضع المالي الفعلي للشركة المصدرة وكذلك قيمة الأسهم قد تتأثر سلبيا بفعل التطورات المستقبلية بشأن عوامل التضخم أو تكاليف التمويل أو الضرائب أو أية عوامل اقتصادية أو سياسية أخرى أو أية عوامل أخرى خارجة عن إرادة الشركة المصدرة. لا يجوز بأي شكل من الأشكال تفسير أو الاعتماد على أن تسليم نشرة الاكتتاب هذه أو أي تصريح شفهي أو خطي أو مطبوع يتعلق بأسهم الطرح أو الطرح وضوابطه وأحكامه، على أنه وعد أو تعهد بتحقيق أية أرباح أو نتائج أو أحداث مستقبلية. ولا يجوز بأي حال اعتبار المعلومات الواردة في هذه النشرة والتي تتعلق بالشركة المصدرة أو فيما يتعلق بإصدار الأسهم صحيحة في أي وقت لاحق لتاريخ هذه النشرة. ولن يكون مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب ملزماً بمراجعة الوضع المالي أو شؤون الشركة المصدرة أو تقديم المشورة لأي مستثمر في الأسهم بشأن أي معلومات تصل إلى علمهم بشأن ما ذكر أو بعدم حدوث تغيير في الوضع المالي أو شؤون أي طرف ورد اسمه في هذه النشرة بعد تاريخها.

لا يجوز اعتبار أو تفسير نشرة الاكتتاب الماثلة على أنها توصية من جانب الشركة المصدرة أو مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب أو أي من مستشاريهم أو التابعين لهم للاكتتاب في الأسهم. كما أن المعلومات الواردة في نشرة الاكتتاب ذات طبيعة عامة، وقد تم إعدادها دون أن يؤخذ في الاعتبار أي أهداف استثمارية أو موقف مالي أو احتياجات استثمارية معينة لأي مستثمر محتمل. لا يقصد من هذه النشرة أو أي معلومات أخرى واردة فيها فيما يتعلق بإصدار الأسهم أن توفر أساسا لمنح تسهيلات ائتمانية أو القيام بأي عمليات تمويل أخرى. يتحمل كل من يتسلم نشرة الاكتتاب هذه (وقبل اتخاذ أي قرار استثماري) مسؤولية الحصول بمعرفته على استشارة مهنية مستقلة من شخص مرخص له من قبل هيئة أسواق المال فيما يتعلق بالشركة المصدرة أو الأسهم، وكذلك يتحمل مسؤولية القيام بتقييمه الخاص المستقل للشركة المصدرة والأسهم وللمعلومات والافتراضات الواردة في نشرة الاكتتاب والاستعانة بتلك الاستشارة والتحليل والتوقعات عندما يرتئي ضرورة لذلك لاتخاذ أي قرار استثماري. ولا يجوز للمستثمرين المحتملين تفسير محتويات هذه النشرة على أنها تمثل استشارة ضريبية أو استثمارية أو قانونية.

وقبل الاكتتاب في أسهم الطرح، يتعين على كل مساهم مؤهل الرجوع إلى مستشار استثمار مرخص له من هيئة أسواق المال طلبا لمشورته، بالإضافة إلى مستشاريه القانونين والضريبين ومستشاري الأعمال لتحديد ملائمة وتبعات الاستثمار في الأسهم بالنسبة لذلك المستثمر والتوصل إلى تقييم مستقل لذلك الاستثمار. ويتمثل الغرض الوحيد من هذه النشرة بتقديم معلومات أساسية عن الشركة المصدرة لمساعدة المساهمين الحاليين الذين توجه إليهم هذه النشرة في إجراء تقييم مستقل لعملية الطرح وأي استثمار في أسهم الطرح.

لا تشكل هذه النشرة أو أي معلومات أخرى مقدمة فيما يتعلق بإصدار الأسهم عرضا أو دعوة من قبل أو نيابة عن الشركة المصدرة أو مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب لأي شخص للاكتتاب في الأسهم. إنّ توزيع هذه النشرة وعرض أو الاكتتاب في الأسهم محظور في بعض الأنظمة القانونية خارج دولة الكويت. ويتعين على الأشخاص الذين تصل إليهم هذه النشرة التعرف على تلك القيود ومراعاتها وذلك تلبية لشروط الاكتتاب الواردة بهذه النشرة من قبل الشركة المصدرة ومدير الإصدار ووكيل الاكتتاب.

لا تُعتبر هذه النشرة عرضاً للبيع أو استقطاباً لأي عرض لشراء أوراق مالية ولا تُعتبر هذه النشرة أساساً أو مسوغاً لشراء الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأميركية أو في أي بلد آخر قد يعتبر عرض البيع أو استقطاب عرض البيع أو البيع غير قانوني أو غير شرعي. لن يتم تسجيل أسهم الطرح ولا تُعتبر تلك الأسهم مسجلة أو مرخصة بموجب قانون الأوراق المالية الأميركي لعام 1933 أو حتى مرخصة أو معتمدة أو مقبولة من ولدى أي جهة رقابية على الأوراق المالية في أي ولاية من الولايات المتحدة الأميركية. لا يجوز طرح، بيع، رهن أو تحويل الأوراق المالية بأي شكل في الولايات المتحدة الأميركية أو لحساب أو لمصلحة مواطنين أميركيين.

لم يتم تخويل أي شخص لإعطاء أي معلومات أو تقديم أي تعهدات فيما يتعلق بالطرح أو بأسهم الطرح أو ضوابطه وأحكامه غير الأشخاص المذكورين في هذه النشرة، وفي حالة تقديم تلك المعلومات أو التعهدات، فإنه يجب عدم الاعتماد عليها واعتبارها على أنها معتمدة من قبل مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب أو الشركة المصدرة. ولا يجوز أن يؤدي أي توزيع لهذه النشرة أو أي عملية بيع تتم بموجبها بأي حال من الأحوال إلى تكوين انطباع ضمني بأنه لم يحدث هناك أي تغير في أوضاع الشركة منذ تاريخ هذه النشرة.

قد لا تكون الأسهم استثمارا ملائما لجميع المساهمين. لذا يتعين على كل مساهم مؤهل أن يحدد ملائمة ذلك الاستثمار، وذلك في ضوء ظروفه الخاصة. وعلى وجه الخصوص، يتعين على كل مساهم مؤهل القيام بما يلي:

1- أن يكون لديه معرفة وخبرة كافية للقيام بتقييم مجدي للأسهم ومخاطر الاستثمار في الأسهم، والمعلومات الواردة في هذه النشرة.
2- أن يتمكن من الوصول إلى الأدوات التحليلية المناسبة وأن يكون على دراية بها، وذلك لتقييم أي استثمار في الأسهم في سياق وضعه المالي الخاص، وكذلك تقييم تأثير الأسهم على محفظته الاستثمارية بصفة عامة.
3- أن يكون لديه الموارد المالية والسيولة الكافية لتحمل كافة مخاطر الاستثمار في الأسهم.
4- أن يكون لديه فهم تام بشروط الأسهم، وأن يكون على دراية بسير الأعمال في الأسواق المالية ذات الصلة.
5- أن يكون قادرا (سواء بمفرده أو بمساعدة مستشار استثمار) على تقييم السيناريوهات المحتملة للعوامل الاقتصادية وغير ذلك من العوامل التي يمكن أن تؤثر على استثماره وقدرته على تحمل المخاطر المحتملة.

لا يقصد ولا يفسر بأي محتوى من محتويات هذه النشرة أو أي معلومة تم الإبلاغ بها من قبل الشركة المصدرة على أنه مشورة بشأن شراء أو الاكتتاب في الأسهم (أو معدل ربحية السهم) وإذا كان لديك أي شك حول محتويات هذه النشرة، ينبغي عليك استشارة مستشار استثمار مرخص له. ويجب التذكر بأن قيمة الأسهم قد تنخفض أو ترتفع على حد سواء .لم يتم تخويل أي شخص لإعطاء أي معلومات أو تقديم أي تعهدات فيما يتعلق بطرح الأسهم غير الأشخاص المذكورين في هذه النشرة، وفي حالة تقديم تلك المعلومات أو التعهدات، فإنه يجب عدم الاعتماد عليها واعتبارها على أنها معتمدة من قبل مستشار الإصدار ووكيل الاكتتاب أو الشركة المصدرة. ولا يجوز أن يؤدي أي توزيع لهذه النشرة أو طرح للأسهم أو أي عملية بيع أو تقديم للأسهم تتم بموجبها بأي حال من الأحوال إلى تكوين انطباع ضمني بأنه لم يحدث هناك أي تغير، أو أي حدث يحتمل بشكل معقول أن يتضمن أي تغير في أوضاع الشركة المصدرة، منذ تاريخ هذه النشرة.

قد تم مراجعة المعلومات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 من قبل مدقق حسابات الشركة المصدرة وتم اعتمادها من قبل الجمعية العمومية العادية للشركة المصدرة بتاريخ 30 أبريل 2025 وفقاً لما تتطلبه اللوائح واجبة التطبيق. كما تم مراجعة المعلومات المالية المرحلية المكثفة المجمعة من قبل مدقق حسابات الشركة المصدرة عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2025، والذي أصدر تقريره بنتيجة المراجعة بتاريخ 02 نوفمبر 2025. وبخلاف ذلك، فإن المعلومات المالية الواردة في هذه النشرة لأية فترة مالية تنتهي بعد تاريخ 30 سبتمبر 2025 لم تخضع للمراجعة والتدقيق.

لقد تم تعديل وتدوير بعض الأرقام والنسب المئوية المشار إليها في هذه النشرة. وعليه، فإنّ الأرقام المدرجة في نفس الفئة في الجداول المذكورة في النشرة قد تتغير بشكل طفيف بين جدول وآخر، كما أن مجموع الأرقام المذكورة في بعض الجداول لا تمثل المجموع الحسابي الفعلي للأرقام الواردة في ذلك الجدول.

عند الاستعانة بالمعلومات الإحصائية المنشورة في هذه النشرة، تعتقد الشركة المصدرة بأن هذه المعلومات تمثل أحدث المعلومات المتوافرة من مصدر تلك المعلومات.

جميع الإشارات إلى "**دينار كويتي**" في نشرة الاكتتاب هذه تعني الدينار الكويتي، العملة الرسمية لدولة الكويت.

إن بعض البيانات التي وردت في نشرة الاكتتاب هذه قد تشير إلى نظرة مستقبلية تطلعيه. وتتضمن البيانات المستقبلية بيانات تتعلق بخطط الشركة المصدرة وأهدافها وأغراضها واستراتيجياتها وعملياتها المستقبلية وأداؤها المستقبلي، وكذلك الافتراضات التي تنطوي عليها تلك البيانات المستقبلية. بصفة عامة، تشير الكلمات التالية في هذه النشرة: "يتوقع" و"يقدر" و"يرى" و"ينوي" و"يخطط" و"يعتقد" و"يهدف" و"يسعى" و"قد" و"سوف" و"يجب" وكذلك أية تعابير مشابهة، إلى البيانات المستقبلية. وقد بنت الشركة المصدرة هذه البيانات المستقبلية على الرؤية الحالية لإدارتها فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية والأداء المالي المستقبلي. وعلى الرغم من أن الشركة المصدرة ترى أن التوقعات والتقديرات والتنبؤات التي تعكسها البيانات المستقبلية للشركة المصدرة، تعتبر معقولة كما هي في تاريخ نشرة الاكتتاب هذه، إلا أنه في حال تحقق واحد أو أكثر من المخاطر أو ثبوت عدم جدية التوقعات المشار إليها، بما في ذلك تلك المخاطر وحالات ثبوت عدم جدية التوقعات الواردة في نشرة الاكتتاب هذه، أو في حالة ثبوت عدم اكتمال أو صحة أي من الافتراضات الأساسية للشركة المصدرة، فإن النتائج الفعلية لعمليات الشركة المصدرة قد تختلف عما هو متوقع أو مقدر أو متنبأ به. إن دلالات تلك البيانات المستقبلية تنحصر بتاريخ نشرة الاكتتاب هذه. مع عدم الإخلال بأية متطلبات أو شروط منصوص عليها بموجب القوانين واللوائح واجبة التطبيق، فإن الشركة المصدرة تخلي مسؤوليتها بشكل صريح إزاء أي التزام أو تعهد بتوزيع أي تحديثات أو مراجعة لأي من البيانات المستقبلية الواردة في نشرة الاكتتاب هذه بعد تاريخ هذه النشرة ليعكس أي تغير في التوقعات الخاصة بتلك البيانات، أو أي تغير في الأحداث أو الظروف أو الأوضاع التي بنيت عليها تلك البيانات المستقبلية المتوقعة.

تخضع التوقعات والبيانات المستقبلية لعوامل المخاطر، ولعدم الاستقرار والافتراضات التي يمكن أن تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية عن النتائج المتوقعة بشكل جوهري. من العوامل المهمة التي يمكن أن تؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية عن توقعاتنا بشكل جوهري، من بين عوامل أخرى، العوامل التالية:

- الظروف الاقتصادية والأعمال العامة في الكويت ودول أخرى.
- قدرة الشركة على تنفيذ استراتيجيتها، تحقيق نموها وتوسعها، تغييراتها التقنية، تعرضها لمخاطر السوق التي يكون لها تأثير على نشاط أعمالها واستثماراتها .
- تغيير في النظم الضريبية والنقدية في الكويت بما في ذلك التضخم وغلاء المعيشة، تقلبات أسعار الفائدة، أسعار الأسهم أو غيرها من الأسعار والرسوم، أداء أسواق المال في الكويت وعالمياً، التغييرات في القوانين والأنظمة المحلية والدولية، فرض الضرائب وتغيير في إطار المنافسة في مجال أعمال الشركة .
- تغيير في قيمة الدينار الكويتي وغيره من العملات .
- وقوع كوارث طبيعية واضطرابات.
- تغيير في الظروف السياسية والاجتماعية في الكويت .
- خسارة أو توقف نشاط الشركة بسبب إضراب عمالي أو اضطراب عمالي.
- عدم المحافظة على الموظفين والعمال الرئيسيين في الشركة .
- قدرة الشركة على تقبل التغييرات التكنولوجية .

لذا ينبغي على المساهمين المؤهلين مراجعة قسم "*عوامل المخاطر*" بعناية خاصة لتقييم المخاطر المعنية. نظراً لطبيعتها، بعض الإفصاحات عن مخاطر السوق ليست إلا مجرد توقعات تقديرية التي يمكن أن تختلف بشكل كبير عن النتائج المستقبلية. بالتالي، قد تختلف الأرباح أو الخسائر الفعلية بشكل كبير عن التوقعات. لا تلتزم الشركة بتحديث أو مراجعة أي بيانات تحتوي على معلومات ترد بعد تاريخ هذه النشرة أو بتسجيل حدوث أي حالات حتى في حال عدم نفاذ أو إتمام أي من الافتراضات الواردة في هذه النشرة.

موجز أحكام الطرح الرئيسية

الشركة المصدرة	شركة الأولى للتأمين التكافلي ش.م.ك.ع.
عنوان الشركة المصدرة	القبلة، شارع عبدالله المبارك ، مبنى سوق الصفاة , الدور الأول ,
تاريخ التأسيس	25 يوليو 2000
رأس المال المصرح به	16,760,000 (ستة عشر مليون وسبعمائة وستين الف دينار كويتي)
رأس المال المصدر	16,660,000 (ستة عشر مليون وستمائة وستين الف دينار كويتي)
رأس المال المدفوع قبل زيادة رأس المال	10,660,000 (عشرة ملايين وستمائة وستين الف دينار كويتي)
القيمة الإسمية لزيادة رأس المال	6,000,000 دينار كويتي (ستة ملايين د.ك)
قيمة علاوة الإصدار	لا يوجد
القيمة الإجمالية لأسهم الإصدار (القيمة الإسمية وعلاوة الإصدار)	6,000,000 دينار كويتي (ستة ملايين د.ك)
رأس المال المصدر والمدفوع بعد زيادة رأس المال	16,660,000 (ستة عشر مليون وستمائة وستين الف دينار كويتي)
أسهم الخزينة المحتفظ بها من قبل المصدر كما في 30 سبتمبر 2025	19
نوع وعدد أسهم الطرح	عدد 60,000,000 سهم عادي
عدد أسهم الطرح المُتعهد الاكتتاب فيها	لا يوجد
قيمة الطرح المتعهد به	لا يوجد
المساهمات العينية	لا يوجد
المساهمون المؤهلون / أصحاب حق الأولوية في الاكتتاب	أصحاب حق الأولوية هم المساهمون المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي الشركة المصدرة لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.م. في نهاية يوم التداول بتاريخ 28 يناير 2026.
تاريخ التخصيص	خلال خمسة (5) أيام عمل من تاريخ إقفال فترة الاكتتاب.
المكتتبين	كل من **المساهمين المؤهلين وغيرهم من أصحاب حقوق الأولوية**.
المساهمون المؤهلون أصحاب حق الاولوية للاكتتاب في أسهم الطرح	المساهمون المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي الشركة المصدرة لدى الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.م. في **يوم الاستحقاق**. وللتوضيح، فإن أي ملكية **أسهم الشركة** قبل **يوم الاستحقاق** والتي لا يتم اكتمال عملية تسوية ملكيتها وبالتالي لم تسجل في سجل مساهمي **الشركة المصدرة** لدى شركة المقاصة الكويتية ش.م.ك. ("**تاريخ وقف حق الأولوية**")، فلن تؤخذ في الاعتبار من أجل تحديد **المساهمين المؤهلين** المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي **الشركة بيوم الاستحقاق**.
يوم الاستحقاق أو تاريخ السجل	28 يناير 2026
طريقة الاكتتاب	يجوز **للمكتتبين** تقديم طلبات الاكتتاب عن طريق الموقع الالكتروني للاكتتاب في **الأسهم** كما هو مفصل في قسم "***البيانات المتعلقة بأسهم الطرح***" من **نشرة الإكتتاب** ("***نموذج طلب الاكتتاب***") فقط خلال **فترة الاكتتاب**. لن يتم قبول أي تعديلات أو سحب **لنموذج طلب الاكتتاب** بعد تقديم الطلب. عند تقديم الطلب من قبل **المكتتب**، يكون نموذج طلب الاكتتاب بمثابة اتفاق ملزم قانوناً بين **المكتتب** المذكور **والجهة المُصدرة**.
خيارات المساهمين المؤهلين بالنسبة لأسهم الاكتتاب	1- ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في **أسهم الطرح** كلياً أو جزئياً 2- ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في **أسهم الطرح** وأسهم الطرح الإضافية 3- تداول كل أو جزء من حقوق الأولوية خلال فترة الاكتتاب وحتى قبل قفل باب الاكتتاب بخمسة أيام عمل على الأقل ويتم التداول وفقاً للقواعد ذات الصلة والمطبقة من قبل البورصة. 4- التنازل بدون مقابل عن حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح (وفي الاكتتاب في أسهم الطرح الإضافية حسب الأحوال أو في جزء منها) الى مساهم آخر او أي شخص آخر وفقا

	للآلية المعتمدة لذلك خلال فترة الاكتتاب وحتى قبل قفل باب الاكتتاب بخمسة أيام عمل على الأقل، من قبل بورصة الكويت ووكالة المقاصة الكويتية، أو 5- الامتناع عن اللجوء إلى أي من الخيارات السابقة وترك الحق في الاكتتاب في الأسهم غير المكتتب فيها إلى باقي **المساهمين المؤهلين**.
فترة الاكتتاب	يفتح باب الاكتتاب اعتبارا من بداية يوم 29 يناير 2026 (الذي يدخل فترة الاكتتاب) وينتهي بنهاية يوم 12 فبراير 2026 (الذي يدخل فترة الاكتتاب إلى الساعة 13:00 ظهراً)، وإذا تم تغطية كامل الاكتتاب قبل ذلك التاريخ فيحق **للشركة المصدرة** وقف وإغلاق باب الاكتتاب قبل التاريخ المحدد للانتهاء، وفي جميع الأحوال التي لا يستنفذ فيها الاكتتاب في جميع **أسهم الإصدار** يجوز **لمجلس الإدارة** تمديد **فترة الاكتتاب** لفترة أو فترات أخرى مماثلة أو أقل وفق تقديره المطلق بحيث لا تزيد **فترة الاكتتاب** الأصلية وتمديداتها في مجموعها عن ثلاثة (3) أشهر.
التصرف في حقوق الأولوية	يجوز التصرف في حقوق الأولوية بالتداول حسب سعر تداول حقوق الأولوية لدي بورصة الكويت أو التنازل عنها دون مقابل ودون قيد ووفقا للقواعد المعمول بها لدي كل من بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة.
سعر الاكتتاب في أسهم الطرح	100 فلس كويتي (مائة فلس كويتي) للسهم الواحد.
القيمة الإسمية لسهم الإصدار	100 فلس كويتي (مائة فلس كويتي) للسهم الواحد.
علاوة الإصدار لسهم الإصدار	لا يوجد
سعر حقوق الأولوية	كما سيتم تحديده من بورصة الكويت في بداية فترة الاكتتاب على أساس السعر المرجعي وفق معادلة (سعر إقفال السهم المقررة عليه حقوق الأولوية في بورصة الكويت في اليوم السابق لبدء فترة الاكتتاب– سعر الطرح). ويجوز أن يتغير سعر حقوق الأولوية خلال فترة الاكتتاب.
حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم	وافقت الجهات الرقابية على طلب **الشركة المصدرة** في زيادة رأس مالها المصرح به والمصدر والمدفوع الحالي بزيادة قدرها 6,000,000 دينار كويتي موزعة على 60,000,000 سهم عادي بقيمة 100 فلس كويتي للسهم الواحد (يمثل القيمة الإسمية لكل سهم بمقدار 100 فلس كويتي بدون علاوة إصدار)، تخصص أولا للمساهمين المقيدين في سجلات **الشركة المصدرة** في تاريخ الاستحقاق بالنسبة والتناسب وفقا لحصة مساهمته في رأس مال **الشركة المصدرة** وذلك خلال **فترة الاكتتاب** المذكورة في هذه **النشرة** وطبقا للقوانين ذات الصلة ولأصحاب حق الأولوية التصرف في حقوق الأولوية بالتداول حسب سعر تداول حقوق الأولوية لدى بورصة الكويت او التنازل عنها دون مقابل وفقا للقواعد المعمول بها لدي بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة. وفي حال عدم قيام المساهم بالاكتتاب أو التصرف في **حقوق الأولوية** يعتبر ذلك تنازلا منه عن حقه بالاكتتاب في زيادة راس المال لصالح **مكتتبين آخرين.**
حقوق الأولوية في الاكتتاب المخصصة للمساهم المؤهل	56.29% من مجمل **الأسهم المصدرة الحالية** المسجلة باسم **المساهم المؤهل في تاريخ الاستحقاق**.
نتائج عدم اكتتاب المساهمين المؤهلين	سوف ينتج عن عدم قيام **مساهمي الشركة المصدرة بالاكتتاب في الأسهم** التي يحق لهم الاكتتاب فيها في أسهم زيادة رأس مال **الشركة المصدرة** انخفاض النسبة المئوية لحصة مساهمتهم في **الشركة المصدرة** بالإضافة إلى انخفاض القيمة السوقية للأسهم المصدرة المملوكة منهم حاليا.
الاكتتاب في فائض اسهم الطرح	يحق **للمكتتبين** الاكتتاب في فائض **أسهم الاكتتاب** بالإضافة إلى أسهم حق الأولوية. كما يكون سعر الاكتتاب في أسهم الاكتتاب الإضافي ("**أسهم الاكتتاب الإضافية**") 100 فلس كويتي عن كل **سهم طرح إضافي**. وفي حالة عدم قيام **المكتتب المؤهل** بالاكتتاب أو بيع أو التنازل عن حقوق الأولوية في الاكتتاب، يعتبر ذلك تنازلا منه عن حقه في الأولوية **بالاكتتاب** في أسهم زيادة رأس المال لصالح **المكتتبين** الذين يرغبون بالاكتتاب في عدد من الأسهم يفوق النسبة المخصصة لكل منهم. ولأصحاب حق الأولوية في الاكتتاب في زيادة رأس مال الجهة المصدرة أن يبيعوا في البورصة هذه الحقوق حتى قبل خمسة أيام عمل من انتهاء فترة الاكتتاب في حقوق الأولوية، كما يحق لهم التنازل عنها دون مقابل لدى وكالة المقاصة خلال مدة الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال للمساهمين بالشركة أو لغيرهم وذلك حتى قبل خمسة أيام عمل من انتهاء فترة الاكتتاب وذلك وفق القواعد والاجراءات المعمول بها لدى كل من بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.م . ووفق ما جاء في هذه النشرة.

	سيتم تخصيص **أسهم الطرح** المتبقية غير المكتتب فيها، إن وجدت، أولا إلى **المساهمين المؤهلين** الذين تقدموا للاكتتاب بعدد إضافي من أسهم الطرح يفوق العدد المخصص لهم وذلك وفق القواعد المعمول بها في هذا الشأن، ثم لمكتتبين آخرين.
الحد الأدنى للاكتتاب	سهم (1) واحد.
الحد الأقصى للاكتتاب	عدد أسهم الطرح فقط.
كسور الأسهم	لا يجوز الاكتتاب بكسور الأسهم، وحيثما يكون ضروريا يتم تقريب عدد **أسهم الاكتتاب** التي يستحقها **المكتتب المؤهل** إلى أقرب عدد صحيح. وتنفرد **الشركة المصدرة** وحدها بحق التصرف في كسور **الأسهم**. كما يكون **للشركة المصدرة** تسجيل كسور **الأسهم** بسجل **المساهمين** كأسهم خزينة مع مراعاة الحد الأعلى المسموح لملكية **الشركة** لأسهمها. وفي جميع الأحوال لن يتم إصدار كسور **أسهم الاكتتاب** بأي شكل من الأشكال.
تداول أسهم الطرح في بورصة الكويت	بعد انتهاء فترة الاكتتاب والتخصيص النهائي للأسهم واستكمال كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة لإصدار الأسهم وقيدها لدى الجهات الرقابية ولدي الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.م . ، سيتم تداول أسهم الطرح في بورصة الكويت دون قيد ولتمون في ذات المرتبة التي تتمتع بها جميع أسهم الشركة المصدرة ودون تمييز فيما بينهم.
تخصيص أسهم الطرح	يتم تخصيص أسهم الطرح بين **المساهمين المؤهلين** الذين تقدموا للاكتتاب بعدد من **أسهم الطرح** بالنسبة والتناسب كل بنسبة حصة مساهمته في **الأسهم المصدرة في يوم الاستحقاق**. وسوف يتم تخصيص فائض **الأسهم** المكتتب بها، فيما يجاوز **حق الأولوية** والتي قد تنتج عن عدم قيام بعض **المساهمين** بممارسة **حق الأولوية**، أولاً **للمساهمين المؤهلين** الذين يرغبون **بالاكتتاب** في عدد من **الأسهم** يفوق النسبة المخصصة لكل منهم وبالنسبة والتناسب فيما بينهم، وإلا تم تخصيصها لمساهمين آخرين وبعدها أصحاب حق الأولوية جدد وذلك وفق القواعد المعمول بها في هذا الشأن. وسوف يتم تدوير عدد **الأسهم** التي يتم تخصيصها إلى أقرب عدد صحيح ويكون **للشركة المصدرة** الحق المطلق للتصرف في كسور **الأسهم**، إن وجدت، دون إمكانية إصدار كسور **الأسهم**.
أحكام الطرح	يقتصر الاكتتاب في أسهم الطرح على **المكتتبين**. وتحتفظ **الشركة المصدرة ووكيل الاكتتاب ووكيل المقاصة والإيداع** بحقهم في رفض أي طلب اكتتاب – كلياً أو جزئياً في حال عدم استيفاء الطلب لأي حكم من أحكام **الطرح**. لن يتم قبول أي تعديلات أو سحب لطلب الاكتتاب بعد تقديم الطلب. عند التقديم وقبول الطلب من **الجهة المصدرة ووكيل الاكتتاب**، يكون طلب الاكتتاب بمثابة اتفاق ملزم قانوناً بين **المكتتبين والجهة المصدرة**.
توزيعات الأرباح	يحق **للمساهم** صاحب **سهم الطرح** استلام نصيبه من توزيعات الأرباح في المستقبل متى تم الإعلان عنها من **الشركة المصدرة** (كأسهم الطرح).
رد مبالغ الاكتتاب الفائضة	سيتم سداد قيمة الاكتتاب من قبل **المكتتبين** خلال **فترة الاكتتاب** وقبل تاريخ قفل باب **الاكتتاب** كحد أقصى وإن وجد أي فائض في المبالغ التي سيقوم **المكتتبون** بتحويلها إلى حساب الاكتتاب فسيتم رد تلك المبالغ خلال مدة لا تزيد عن خمسة (5) أيام عمل من تاريخ تخصيص **الأسهم** وبدون فوائد.
قيمة الإصدار	قيمة إجمالية 6,000,000 د.ك (ستة ملايين دينار كويتي) تمثل القيمة الاسمية بمبلغ قدره 6,000,000 د.ك. دون علاوة إصدار.
غرض واستخدام عوائد إصدار الأسهم	لتعزيز هامش الملاءة المالية ودعم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية وفقاً للمتطلبات التنظيمية والرقابية النافذة وكذلك للأغراض العامة للشركة.
رسوم الاكتتاب	لن يتم فرض رسوم اكتتاب على **الأسهم** حيث تتحمل **الشركة المصدرة** كافة تكاليف **الإصدار**.
مصاريف الطرح	القيمة التقديرية لمصروفات الطرح هي 50,000د.ك (خمسون ألف دينار كويتي)، وستتولى **الشركة المصدرة** مسؤولية سداد تلك المصروفات التي تشمل تكاليف إدارة **الاكتتاب** والمطبوعات اللازمة والاعلانات القانونية.
استرداد قيمة الأسهم	يستطيع المساهمون الحاليون والجدد استرداد قيمة الأسهم (سواء بالربح أو الخسارة) من خلال البيع المباشر في بورصة الكويت ولا يوجد اختلافات في أي من حقوق الأسهم الجديدة المصدرة والحالية.

التدابيروالإجراءات في حالة عدم استكمال الطرح	في حال لم يتم استكمال زيادة رأس المال بالكامل خلال **فترة الاكتتاب**، يجوز لمجلس الإدارة أن يقرر تمديد **فترة الاكتتاب** لفترة أو فترات أخرى مماثلة أو أقل بحيث لا تزيد فترة الاكتتاب الأصلية وتمديدها في مجموعها عن ثلاثة (3) أشهر. وفي حال عدم استنفاذ كامل **أسهم الطرح** في نهاية **فترة الاكتتاب** الجديدة، يجوز **لمجلس الإدارة** إما (1) التراجع عن **الطرح** أو (2) إعلان الاكتفاء بمقدار الطرح المكتتب فيه عند نهاية **فترة الاكتتاب**. ولا يجوز للمكتتبين الرجوع عن **أسهم الطرح** المكتتب بها إلا وفقاً للقانون.	
الضرائب	يمكن أن يتم فرض ضريبة على الدفعات التي تقوم **الجهة المصدرة** بسدادها بموجب أسهم الطرح .	
موجز المركز المالي المجمع كما في 2025/9/30	إجمالي الموجودات : 12,615,925د.ك. إجمالي المطلوبات : 3,037,162 د.ك. رأس المال المدفوع : 10,660,000 د.ك. إجمالي حقوق الملكية : 9,578,763 د.ك.	
موجز المركز المالي المجمع كما في 2024/12/31	إجمالي الموجودات : 12,773,491 د.ك. إجمالي المطلوبات : 3,201,002 د.ك. رأس المال المدفوع : 10,660,000 د.ك. إجمالي حقوق الملكية : 9,572,489 د.ك.	
موجز المركز المالي المجمع كما في 2023/12/31	إجمالي الموجودات : 12,748,701 د.ك. إجمالي المطلوبات : 3.064,362 د.ك. رأس المال المدفوع : 10,660,000 د.ك. إجمالي حقوق الملكية : 9,684,339 د.ك.	
موجز المركز المالي المجمع كما في 2022/12/31	إجمالي الموجودات : 12,832,434 د.ك. إجمالي المطلوبات : 3,588,450 د.ك. رأس المال المدفوع : 10,660,000 د.ك. إجمالي حقوق الملكية : 9,243,984 د.ك.	
إصدارات الأوراق المالية السابقة	لا يوجد	
مدير الإصداروووكيل الاكتتاب	شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار	
وكالة المقاصة	الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك (مقفلة) – الكويت ص.ب. 22077، الصفاة 13081، الكويت	
المستشار القانوني	مكتب ميسان للمحاماة والاستشارات القانونية	
القانون الواجب التطبيق	قوانين دولة الكويت	
الاختصاص القضائي	محاكم دولة الكويت	
يوم العمل	أي يوم تفتح فيه البنوك لمباشرة أعمالها العامة في دولة الكويت (باستثناء أيام الجمعة والسبت) وباستثناء أيام العطلات الرسمية.	
أعضاء مجلس إدارة الشركة المصدرة	عبدالله عبدالرزاق العصفور	رئيس مجلس الإدارة
	حسين علي العتال	نائب رئيس مجلس الإدارة
	بدر جاسم الهاجري	عضو مجلس الإدارة
	رامي ايه حبلي	عضو مجلس الإدارة
	صالح محمد التنيب	عضو مجلس الإدارة
	عزت عزيز أبو عمارة	عضو مجلس الإدارة
	بندر سليمان الجارالله	عضو مجلس الإدارة

البيانات المتعلقة بأسهم الطرح

أسهم الإصدار

ستقوم الشركة المصدرة بطرح عدد 60,000,000 سهم عادي بنسبة 56.29 % تقريباً من رأس مال **الشركة** المدفوع قبل الزيادة.

سعر الطرح للسهم الواحد وقيمة الإصدار

حدد سعر الطرح عند 100 فلس كويتي (مائة فلس كويتي) للسهم الواحد يمثل القيمة الاسمية وقدرها 100 فلس (مائة فلس كويتي) دون علاوة إصدار. وتبلغ القيمة الإجمالية لأسهم الطرح مبلغ 6,000,000 د.ك (ستة ملايين دينار كويتي).

البيانات السوقية للسهم

البيانات السوقية لسهم الأولى للتأمين التكافلي كما في 31 ديسمبر 2024 هي على الشكل التالي:

سعر إقفال السهم (فلس)	0.166 فلس
القيمة السوقية للشركة (مليون دينار كويتي)	17.7 مليون
أعلى / وأقل سعر سوقي خلال 52 أسبوع (فلس)	أعلى 0.474 فلس – أقل 0.053 فلس
متوسط السعر السوقي خلال أخر 52 أسبوع (فلس)	0.263 فلس
متوسط السعر السوقي خلال أخر 6 أشهر (فلس)	0.22 فلس
القيمة الدفترية كما في 30 سبتمبر 2025 (فلس)	23.3 مليون

المكتتبون

الطرح متاح لأصحاب الأسهم الحالية المسجلين في ختام **يوم الاستحقاق**، أي **المساهمين** المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي **الشركة** في **يوم الاستحقاق ولأصحاب حق الأولوية**. وفي حال عدم قيام **المكتتب** بالاكتتاب أو بيع أو التنازل عن حقوق الأولوية في الاكتتاب، يعتبر ذلك تنازلاً منه عن حقه في الأولوية **بالاكتتاب** في أسهم زيادة رأس المال لصالح **المكتتبين** الآخرين بمقابل أو بغير مقابل، ويكون التنازل في كل أو بعض حقوق الأولوية المتعلقة بأسهم الطرح التي يحق لكل منهم الاكتتاب بها وذلك وفق القواعد والإجراءات المعمول بها لدى كل من بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.م. ووفق ما جاء في هذه النشرة.

يقوم الراغب بالاكتتاب بالدخول على الرابط المتعلق بالاكتتاب التالي https://www.ipo.com.kw او تحميل تطبيق IPO Kuwait ("**موقع الاكتتاب**") ويدخل الراغب **بالاكتتاب** الرقم المدني الخاص به بالنسبة للأفراد ورقم السجل التجاري بالنسبة للشركات، حيث سيقوم النظام بتحديد أحقية الراغب بالاكتتاب في **الطرح** من عدمه. ويحق لكل **مكتتب** الاكتتاب في **حقوق الأولوية** بعدد من أسهم **الطرح** بالنسبة والتناسب بنسبة حصة مساهمته في رأس مال **الشركة** في **يوم الاستحقاق**، بعد أخذ أسهم الخزينة التي يحتفظ بها **المُصدر** بعين الاعتبار. كما سيكون لكل من أصحاب حقوق الأولوية حق الاكتتاب في عدد من أسهم الطرح وفق ما سيملكون من حقوق الأولوية. لن يحصل **المكتتب** على أي عوائد مالية من **الطرح**.

يتم تخصيص **أسهم الطرح** المتبقية غير المكتتب فيها، إن وُجدت، إلى **المكتتبين** الذين تقدموا للاكتتاب بعدد إضافي من **أسهم الطرح** يفوق العدد المخصص لهم وذلك على أساس نسبة عدد الأسهم الإضافية المتبقية إلى عدد الأسهم الإضافية التي طلب **المكتتبون** الاكتتاب فيها وبالتناسب فيما بينهم .

الحقوق المتصلة بأسهم الطرح

أسهم رأس مال **الشركة المصدرة** من فئة واحدة. ولكل سهم صوت واحد، ولكل **مساهم** الحق في الحضور والتصويت في **الجمعية العامة**. لا يتمتع أي من **المساهمين** بحقوق امتياز في التصويت. عند إصدار **أسهم الطرح** يحق **للمساهم** صاحب سهم **الطرح** استلام نصيبه من توزيعات الأرباح متى تم الإعلان عنها من **الجهة المصدرة** (كأسهم الطرح)، بالإضافة إلى **حقوق الأولوية** للإكتتاب في الأسهم الجديدة التي قد يتم طرحها في المستقبل من قبل **الجهة المُصدرة** وفقاً للقوانين والإجراءات والمتطلبات ذات الصلة. ويحق **للمساهمين** الحصول على نصيب من عوائد تصفية أصول **الشركة المصدرة** عند التصفية وذلك بعد سداد مديونياتها.

في حال لم يتم استكمال زيادة رأس المال بالكامل خلال **فترة الاكتتاب**، يجوز **لمجلس الإدارة** أن يقرر تمديد **فترة الاكتتاب** لفترة أو فترات أخرى مماثلة أو أقل بحيث لا تزيد **فترة الاكتتاب** الأصلية وتمديدها في مجموعها عن ثلاثة (3) أشهر. وفي حال عدم استنفاذ كامل **أسهم الطرح** في نهاية **فترة الاكتتاب** الجديدة، يجوز **لمجلس الإدارة** إما (1) التراجع عن الطرح أو (2) إعلان الاكتفاء بمقدار الطرح المكتتب فيه عند نهاية **فترة الاكتتاب**. ولا يجوز **للمكتتبين** الرجوع عن **أسهم الطرح** المكتتب بها إلا وفقاً للقانون.

حق الأولوية في الاكتتاب في الأسهم

وافقت **الشركة المصدرة** والجهات الرقابية على زيادة رأس المال **الشركة المصدرة** المصرح به والمصدر والمدفوع الحالي بزيادة قدرها 6,000,000 د.ك، موزعة على 60,000,000 سهم عادي، بقيمة 100 فلس للسهم الواحد (يمثل القيمة الإسمية لكل **سهم** بمقدار 100 فلس كويتي دون علاوة إصدار)، تخصص **للمساهمين** المقيدين في سجلات **الشركة المصدرة** في **تاريخ الاستحقاق** بالنسبة والتناسب كل بنسبة حصة مساهمته في رأسمال **الشركة المصدرة**، وذلك خلال **فترة الاكتتاب** الواردة في هذه **النشرة** وطبقا للقوانين ذات الصلة.

وفى حالة عدم قيام **المساهم** بالاكتتاب يعتبر ذلك تنازلا لصالح **مساهمين حاليين** وجدد من أصحاب حق الأولوية، وقد قام **مجلس الإدارة** بموجب قراره الصادر في اجتماعه رقم 8 المنعقد بتاريخ 21 أغسطس 2025 بالموافقة على حق **المساهمين** ذوي حق الأولوية وكذلك مساهمين جدد من أصحاب حق الأولوية في الاكتتاب في فائض الأسهم التي لم يقم المساهمون أصاحب حق الأولوية في الاكتتاب فيها، و **لمجلس الإدارة** الحق في التصرف في كسور الأسهم على الوجه الذي تراه ملائما طبقا لأحكام القانون.

ولأصحاب حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال الشركة المصدرة التصرف في حقوق الأولوية بالتداول حسب سعر تداول حقوق الأولوية لدي بورصة الكويت أو التنازل عنها دون مقابل ودون قيد وذلك في الفترة من بدء الاكتتاب وحتى قبل قفل باب الاكتتاب بخمسة أيام عمل على الأقل وفقا للقواعد المعمول بها لدى كل من بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.م. وذلك خلال مدة الاكتتاب للمساهمين بالشركة المصدرة أو غيرهم.

قابلية تحويل أسهم الطرح

لا يجوز تحويل أسهم الطرح إلى نوع آخر من الأوراق المالية.

قابليةأسهم الطرح للتداول

بعد انتهاء فترة الاكتتاب والتخصيص النهائي للأسهم واستكمال كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة لإصدار الأسهم وقيدها لدى الجهات الرقابية ولدى الشركة الكويتية للمقاصة، سيتم تداول أسهم الإصدار في بورصة الكويت دون قيد، ولتكون في ذات المرتبة التي تتمتع بها جميع أسهم الشركة المصدرة ودون تمييز فيما بينهم.

عدم تغطية الاكتتاب

في جميع الأحوال التي لا يستنفذ فيها **الاكتتاب** جميع **الأسهم المطروحة** خلال **فترة الاكتتاب** الاصلية، يجوز **لمجلس الإدارة** تمديد **فترة الاكتتاب** لفترة أو فترات أخرى مماثلة أو أقل بحيث لا تزيد **فترة الاكتتاب** الأصلية وتمديداتها في مجموعها عن ثلاثة (3) أشهر، فإذا لم يستنفذ **الاكتتاب** كل **أسهم الإصدار** في نهاية الميعاد الجديد، يجب على **الشركة المصدرة** إما الرجوع عن زيادة رأس المال أو الاكتفاء بالقدر الذي تم الاكتتاب فيه.

حقوق التصويت لأسهم الإصدار

لكل سهم من **أسهم الإصدار** صوت واحد، ولكل **مساهم** الحق في الحضور والتصويت في **الجمعية العامة**. ولا يتمتع أي من **المساهمين** بحقوق امتياز في التصويت أو الأرباح. عند إصدار أسهم الزيادة في رأس المال يحق **للمساهم المكتتب** المشاركة في **اجتماعات الجمعية العامة للشركة المصدرة** وفى استلام نصيبه من توزيعات الأرباح متى تم الإعلان عنها من **الشركة المصدرة** بالإضافة إلى **حقوق الأولوية** للإكتتاب في الأسهم الجديدة التي قد يتم طرحها في المستقبل من قبل **الجهة المُصدرة** وفقاً للقوانين والإجراءات والمتطلبات ذات الصلة. كما يحق **للمساهمين** الحصول على نصيب من عوائد تصفية أصول **الشركة المصدرة** عند التصفية وذلك بعد سداد مديوناتها.

نتائج عدم اكتتاب المساهمين المؤهلين

سوف ينتج عن عدم قيام مساهمي **الشركة المصدرة** بالاكتتاب في الأسهم التي يحق لهم الاكتتاب فيها في أسهم زيادة رأس مال **الشركة المصدرة** انخفاض النسبة المئوية لحصة مساهمتهم في **الشركة المصدرة** بالإضافة إلى انخفاض القيمة السوقية **للأسهم المصدرة** المملوكة لهم حاليا.

ممارسة حقوق الأولوية ووسائل التصرف المتاحة في حقوق الأولوية

يكون **للمساهمين المؤهلين** اللجوء إلى أيّ من التصرفات التالية :

- يجوز **للمساهمين المؤهلين** ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في **أسهم الطرح** كليا أو جزئيا.
- يجوز **للمساهمين المؤهلين** ممارسة حقهم في أولوية الاكتتاب في **أسهم الطرح** والاكتتاب في **أسهم الطرح الإضافية**.
- [يجوز للمساهمين المؤهلين وغيرهم ممن آلت إليهم حقوق الأولوية تداول حقوق الأولوية بالبيع و/أو الشراء خلال فترة الاكتتاب وحتى قبل قفل باب الاكتتاب بخمسة أيام عمل على الأقل ويتم التداول وفقا للقواعد ذات الصلة والمطبقة من قبل البورصة.
- يجوز للمساهمين المؤهلين وغيرهم ممن آلت إليهم حقوق الأولوية التنازل بدون مقابل عن حقهم في أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح (وفي الاكتتاب في أسهم الطرح الإضافية حسب الأحوال أو في جزء منها) وفق الآلية المعتمدة لذلك خلال فترة الاكتتاب وحتى قبل قفل باب الاكتتاب بخمسة أيام عمل على الأقل، وتتم أي من تلك التنازلات وفقاً للقواعد ذات الصلة والمطبقة من قبل البورصة ووكالة المقاصة.
- يجوز **للمساهمين المؤهلين** [وغيرهم ممن آلت إليهم حقوق الأولوية] الامتناع عن اللجوء إلى أي من الخيارات السابقة سواء عن طريق التنازل أو ممارسة **حق أولوية الاكتتاب في أسهم الطرح** وترك الحق في الاكتتاب في **الأسهم** غير المكتتب فيها إلى باقي **المساهمين**.

وفي جميع الأحوال لا يحق لمن تصرف بحقوق الأولوية بالتداول على كل أو جزء منها أو التنازل عنها بدون مقابل أن يكتتب في حقوق الأولوية ويعتبر اكتتابه في هذه الحقوق المتصرف فيها باطلا إلا أنه يكون لمن آلت إليه حقوق الأولوية أن يكتتب في الأسهم المقررة لهذه الحقوق، كما يحق له التصرف بها على النحو المقرر في القواعد المعمول بها لدى هيئة أسواق المال وبورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.م. حتى قبل قفل باب الاكتتاب بخمسة (5) أيام عمل على الأقل.

الحد الأقصى للاكتتاب والملكية

يتم تخصيص **أسهم الطرح** المتبقية غير المكتتب فيها، إن وجدت، إلى **المكتتبين** الذين تقدموا للاكتتاب بعدد إضافي من **أسهم الطرح** يفوق العدد المخصص لهم وذلك أولا **للمساهمين المؤهلين** على أساس نسبة عدد **أسهم الطرح** المتبقية إلى عدد **أسهم الطرح الإضافية** التي طلب **المكتتبون** الاكتتاب فيها وبالنسبة والتناسب فيما بينهم وإلا **لمساهمين** آخرين بالنسبة والتناسب بين ما يملكونه من أسهم في رأس مال **الشركة المصدرة** وعدد **أسهم الطرح الإضافية** المتبقية بالنسبة والتناسب فيما بين عدد **الأسهم** المطلوب الاكتتاب فيها وعدد **الأسهم** المتبقية على أن لا يتجاوز الحد الأقصى لعدد الأسهم المطلوب الاكتتاب فيها في طلب الاكتتاب عدد أسهم الطرح. ويجوز تملك أي نسبة من **أسهم الشركة المصدرة** في أي وقت وذلك وفقا للقانون والقرارات الوزارية ولوائح **هيئة أسواق المال** التي تصدر من وقت إلى آخر.

أحكام وشروط وتعليمات الاكتتاب

اتفاقية الاكتتاب

اتفق **مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب** مع **الشركة المصدرة** وشرط استيفاء بعض الشروط ذات الصلة، ببذل العناية اللازمة من أجل العرض على **المكتتبين** للاكتتاب في **الأسهم بسعر الطرح**. **مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب** غير ملزم **بالاكتتاب** بأي من **الأسهم** التي لم يتم الاكتتاب بها من قبل **المساهمين**.

فترة الاكتتاب

يبدأ الاكتتاب بتاريخ 29 يناير 2026 (الذي يدخل في فترة الاكتتاب) وينتهي في نهاية 12 فبراير 2026 (الذي يدخل في فترة الاكتتاب إلى الساعة 13:00 ظهراً)، وإذا تم تغطية كامل **الاكتتاب** في جميع **أسهم الإصدار** قبل ذلك التاريخ، فيحق **للشركة المصدرة** عندئذ وقف وإغلاق باب الاكتتاب قبل التاريخ المحدد للانتهاء.

المكتتبون

حق الأولوية في **الطرح** متاح **لمساهمي الشركة** المقيدة أسماؤهم في سجل مساهمي **الشركة** في **يوم الاستحقاق /تاريخ السجل**. وسيتم تخصيص **أسهم الطرح** المتبقية غير المكتتب فيها، إن وجدت، إلى **المساهمين المؤهلين** أو لمن آلت إليهم حقوق الأولوية الذين تقدموا للاكتتاب بعدد إضافي من **أسهم الطرح** يفوق العدد المخصص لهم وذلك وفق القواعد المعمول بها في هذا الشأن. ويكون قرار التخصيص نهائيا ودون أي مسؤولية على **الشركة المصدرة** أو **مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب**.

الاكتتاب الكلي أو الجزئي في أسهم الطرح

يقوم **المكتتب** الذي يرغب في استخدام حقه الكامل في **الاكتتاب** في **أسهم الطرح** المخصصة له بتقديم نموذج طلب الاكتتاب مرفقاً بالمستندات المطلوبة وسداد كامل مبالغ الاكتتاب في **أسهم الطرح** التي يرغب بالاكتتاب فيها أثناء **فترة الاكتتاب**.

ولا يجوز **الاكتتاب** في كسور **الأسهم**، التي سوف يتم تدويرها إلى أقرب عدد صحيح .

في حال عدم اكتمال **الاكتتاب** في جميع **أسهم الطرح** المخصصة **للمكتتبين**، يتم تخصيص **أسهم الطرح** المتبقية غير المكتتب فيها، إن وُجدت، إلى **المكتتبين** الذين تقدموا للاكتتاب بعدد إضافي من **أسهم الطرح** يفوق العدد المخصص لهم وذلك على أساس نسبة عدد الأسهم المكتتب فيها. سوف يتم إعادة فائض مبالغ الاكتتاب (إن وُجدت) إلى المكتتبين الذين اكتتبوا في **أسهم الطرح** دون احتساب أية فوائد لهم أو عمولات أو استقطاعات أو حجز .

إذا لم يرغب **المكتتب** في اللجوء إلى استخدام حق الاكتتاب في **أسهم الطرح** فليس عليه اتخاذ أي اجراء.

إذا رغب **المكتتب** في الاكتتاب في بعض وليس في كافة ما هو مخصص له من **أسهم الطرح**، عليه تقديم نموذج طلب اكتتاب، حسب طرق الاكتتاب المذكورة أدناه، مرفقاً بالمستندات المطلوبة الأخرى وسداد كامل مبالغ الاكتتاب في **أسهم الطرح** التي يرغب بالاكتتاب فيها أثناء **فترة الاكتتاب** .

عدم تغطية الاكتتاب

في جميع الأحوال التي لا يستنفذ فيها الاكتتاب جميع **الأسهم** المطروحة خلال **فترة الاكتتاب** الاصلية، يجوز **لمجلس الإدارة** فتح باب **الاكتتاب** لمدة أخرى بحيث لا تتجاوز **فترة الاكتتاب** الأصلية وتمديداتها عن ثلاثة (3) أشهر، فإذا لم يستنفذ **الاكتتاب** كل **الأسهم** خال **فترة الاكتتاب** الاصلية والتمديدات اللاحقة، يجب على **الشركة المصدرة** إما الرجوع عن زيادة رأس المال أو الاكتفاء بالقدر الذي تم الاكتتاب فيه.

نموذج طلب الاكتتاب

يجوز للمكتتبين الراغبين في الاكتتاب تقديم طلبات الاكتتاب خلال فترة الاكتتاب ذات الصلة من خلال الموقع الالكتروني او التطبيق. يوافق كل مكتتب على الأحكام والشروط الواردة في هذه النشرة ويقوم بتقديم كافة بيانات طلب الاكتتاب. **يحتفظ كل من الشركة المصدرة ووكيل المقاصة والايداع ش.م.ك** بحقهما في رفض أي طلب اكتتاب – كلياً أو جزئياً في حال عدم استيفاء الطلب لأي حكم من أحكام الطرح أو عدم الاتباع الحرفي والدقيق لتعليمات الاكتتاب ومنها على سبيل المثال لا الحصر، عدم توافق طلب الاكتتاب مع أحكام القانون واللوائح المطبقة، عدم سداد المكتتب لكامل قيمة مبلغ الاكتتاب، عدم دقة أو عدم كفاية المعلومات في طلب الاكتتاب أو عدم توافق طلب الاكتتاب مع أي من أحكام وشروط هذه النشرة أو طلب الاكتتاب نفسه. لن يتم قبول أي تعديلات أو سحب لطلب الاكتتاب بعد تقديم الطلب وقبوله من قبل وكيل المقاصة والايداع. عند تقديم الطلب، يكون طلب الاكتتاب بمثابة اتفاق ملزم قانوناً بين المكتتب والجهة المُصدرة.

يكون طلب الاكتتاب وكافة أحكامه وشروطه والتعهدات المنصوص عليها فيه ملزماً للمكتتبين وعلى المتنازل والمتنازل إليهم ومديري أصولهم والمستفيدين إلا في حال النص على خلاف ذلك في هذه النشرة. كما يجب على المكتتب أن يقبل بعدد أسهم الطرح المخصص له شريطة ألا يزيد عن العدد المكتتب به والموضح في نموذج الاكتتاب الخاص به.

تكون كافة الأحكام والشروط واستلام نماذج طلبات الاكتتاب والاتفاقيات الناشئة عنها خاضعة لقوانين دولة الكويت ويجب تفسيرها وتطبيقها بالتوافق مع أحكام قوانين دولة الكويت.

على المكتتب قراءة تعليمات الاكتتاب بعناية قبل تقديم طلب الاكتتاب. سيُعتبر تقديم طلب الاكتتاب من خلال الموقع بمثابة عقد ملزم وموافقة على كافة أحكام الاكتتاب.

تقديم نموذج طلب الاكتتاب

على المكتتب أن يحدد في طلب الاكتتاب عدد أسهم الطرح التي يرغب في الاكتتاب بها وأن يقوم بتحويل كامل مبالغ الاكتتاب المستحقة. ويلتزم المكتتب بالتقدم بنموذج الاكتتاب خلال الفترات المحددة للاكتتاب.

المستندات المطلوبة عند تقديم طلب الاكتتاب

يتم تقديم طلب الاكتتاب مرفقاً بالوثائق التالية، من خلال الرابط المرسل من النظام الالكتروني.

المكتتبين من الأشخاص الطبيعيين

- نموذج طلب الإكتتاب موقع من قبل المكتتب
- صورة من البطاقة المدنية للمكتتب
- صورة من جواز السفر للتحقق من توقيع المكتتب
- صورة من إشعار التحويل البنكي
- صورة من رقم الأيبان

المكتتبين من الأشخاص الاعتباريين

- نموذج طلب الإكتتاب موقع من قبل المكتتب
- صورة من إشعار التحويل البنكي
- صورة من رقم الأيبان
- صورة من شهادة السجل التجاري
- صورة من شهادة المفوضين بالتوقيع أو مستخرج السجل التجاري، حسب الحال
- صورة من البطاقة المدنية للمفوض بالتوقيع
- صورة من اعتماد التوقيع للمفوض بالتوقيع صادرة عن الهيئة العامة للقوى العاملة أو مصدّقة من غرفة التجارة والصناعة في الكويت
- كتاب صادر عن المفوض بالتوقيع عن الشخص الاعتباري بالموافقة على الاكتتاب.

المكتتبون من غير الكويتيين

يجب على **المكتتبين** من غير الكويتيين (سواء أشخاص طبيعيين أو أشخاص اعتبارية – حسبما يكون الحال) أن يقدموا المستندات المماثلة للمستندات المذكورة أعلاه تكون صادرة عن الجهات المماثلة في دولهم وذلك في حالة عدم حيازتهم لمستندات صادرة لهم في دولة الكويت في هذا الشأن.

سـداد قيمة الاكتتـاب

تسدد قيمة الاكتتاب بالكامل عن طريق خدمة K-NET أو عن طريق التحويل البنكي (كمبلغ صافي دون رسوم من قبل كل من البنك المحول والبنك المحول له) على **حساب الاكتتاب** (غير منتج للفائدة) ولن يتم قبول مبالغ الاكتتاب نقدا ويجب استلام قيمة الاكتتاب كاملة **بحساب الاكتتاب** لدى **وكيل الاكتتاب** خلال **فترة الاكتتاب** وقبل تاريخ قفل باب **الاكتتاب** كحد أقصى.

شروط وضوابط الاكتتاب

طلبات الاكتتاب نهائية، ولا يجوز الرجوع فيها لأي سبب ولو قبل تاريخ غلق باب الاكتتاب، كما لا يجوز **للمكتتب** إضافة أي شروط أو قيود إلى طلب **الاكتتاب**، ويجب أن يكون الاكتتاب جديا ويحظر الاكتتاب الصوري أو الاكتتاب بأسماء وهمية أو بغير ذلك من الطرق، ويجب تقديم الطلبات وفقا لما ورد بهذه **النشرة** قبل الموعد المحدد لغلق باب **الاكتتاب**، ويحق **لوكيل الاكتتاب ولوكيل المقاصة والايداع** استبعاد الطلبات المكررة، والطلبات غير المستوفاة للبيانات المطلوبة أو المخالفة للقانون، ما لم يتم تصحيحها. وفي حال تقديم طلب الاكتتاب ممن ينوب قانونا عن **المكتتب** طبقا للقوانين السارية والنظم والقواعد ذات العلاقة، تخصص **الأسهم** باسم **المكتتب** الوارد اسمه بطلب الاكتتاب.

تحتفظ كل من **الجهة المُصدرة ووكيل الاكتتاب ووكيل المقاصة والايداع** بحق رفض طلبات الاكتتاب في أسهم الطرح كلياً أو جزئياً ودون أدنى مسئولية عليهما إذا تبين مخالفته لأحكام القانون واللوائح المطبقة أو لشروط وأحكام الاكتتاب ونشرة الاكتتاب أو في حال عدم الالتزام التام والدقيق بتعليمات الاكتتاب ومنها على سبيل المثال لا الحصر، عدم مطابقة المبلغ المسدد لعدد الأسهم المطلوب الاكتتاب بها، إذا لم يرفق بالطلب المستند الدال على سداد كامل قيمة الأسهم المكتتب بها، عدم سداد المكتتب لكامل قيمة مبلغ الاكتتاب دفعة واحدة في وقت الاكتتاب (في حالة سداد مقابل الاكتتاب عن طريق التحويل البنكي)، فسيتم الغاء الطلب إذا لم يتم التحويل خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ تقديم طلب الاكتتاب، أو إذا كانت بياناته غير دقيقة، غير كاملة أو غير واضحة أو غير مقروءة أو متضمنة معلومات غير صحيحة أو إذا كان طلب الاكتتاب مكررا أو إذا لم يستوفي الشروط والواجبات المبينة في كل من نشرة الاكتتاب ونموذج طلب الاكتتاب.

في حالة وجود أي اختلاف في بيانات المكتتبين عن البيانات المسجلة بالهيئة العامة للمعلومات المدنية يحق للمصدر أو وكيل المقاصة والايداع استبعاد هذه الطلبات من عملية التخصيص دون أدنى مسؤولية على المصدر او وكيل المقاصة والايداع، مالم يرفق مع المستندات أسباب الاختلاف.

لن يتم قبول الطلبات التي تقدم بأي وسيلة تهدف إلى إخفاء عمليات الاكتتاب الصوري أو الوهمي أو بغير ذلك من الطرق، دون أدنى مسؤولية على المصدر أو وكيل الاكتتاب أو وكيل المقاصة والايداع. وفي حال كان **المكتتب** من الأشخاص الاعتبارية يقر وعلى مسئوليته التامة بانه قد تم استيفاء كافة الإجراءات والحصول على جميع الموافقات اللازمة بموجب عقد تأسيسه ونظامه الأساسي أو بموجب القانون لتمكينه من تقديم طلب الاكتتاب وتنفيذ التزاماته المقررة في **نشرة الاكتتاب** أو التنازل عن **حق الأولوية** في **الاكتتاب** وبما في ذلك موافقة مجلس الإدارة والجمعية العامة بحسب الأحوال بالنسبة للشركات المساهمة وموافقة المدير العام والجمعية العامة للشركاء بحسب الأحوال بالنسبة للشركات الاخرى.

إقرارات المكتتبين

يتعهد المكتتب من خلال تقديم نموذج طلب الاكتتاب بالتالي:

- الموافقة على **الاكتتاب** في **أسهم الطرح** بعدد **الأسهم** المحدد في نموذج طلب الاكتتاب، وأن نموذج طلب الاكتتاب نهائي لا يجوز الرجوع فيه.
- الإقرار بأنه اطلع على هذه **النشرة** وعلى كافة محتوياتها ودرسها بعناية وفهم مضمونها.
- الموافقة على النظام الأساسي وعقد تأسيس **الجهة المُصدرة** وعلى كافة الشروط وأحكام **الاكتتاب** الواردة في هذه **النشرة**.
- الموافقة على حق **الجهة المصدرة** ووكيل الاكتتاب **ووكيل المقاصة والإيداع** في رفض أي نموذج طلب اكتتاب في أي من الحالات المحددة في هذه **النشرة**.
- القبول **بأسهم الطرح** المخصصة له تبعًا لاكتتابه في **أسهم الطرح بالأولوية بالنسبة والتناسب مع ملكيته في رأسمال الشركة المصدرة**ويقر بقبوله بكافة شروط وتعليمات الاكتتاب الواردة في نموذج طلب الاكتتاب وفي هذه **النشرة**.
- التعهد بأنه لن يقوم بإلغاء أو تعديل نموذج طلب الاكتتاب بعد تقديمه **لوكيل المقاصة والإيداع**.
- إقرار المكتتب من الأشخاص الاعتبارية – وعلى مسئوليته التامة – بأنه قد تم استيفاء كافة الاجراءات والحصول على جميع الموافقات اللازمة بموجب عقد تأسيسه ونظامه الأساسي أو بموجب القانون لتمكينه من تقديم نموذج طلب الاكتتاب وتنفيذ التزاماته المقررة في **نشرة الاكتتاب** أو التنازل عن **حق الأولوية** في **الاكتتاب** وبما في ذلك موافقة مجلس الادارة والجمعية العامة – بحسب الأحوال – بالنسبة للشركات المساهمة.

الرسوم والعمولات البنكية

يتحمل المكتتب الرسوم والعمولات البنكية المتعلقة بطريقة سداد قيمة الاكتتاب في الاسهم المكتتب فيها.

تخصيص الأسهم ورد فائض الاكتتاب

يحق لكل مكتتب الاكتتاب في حقوق الأولوية بعدد من أسهم الطرح بالنسبة والتناسب بنسبة حصة مساهمته في رأس مال الشركة في يوم الاستحقاق، بعد أخذ أسهم الخزينة التي يحتفظ بها المُصدر بعين الاعتبار. كما سيكون لكل من أصحاب حقوق الأولوية حق الاكتتاب في عدد من أسهم الطرح وفق ما سيملكون من حقوق الأولوية.

يتم تخصيص الأسهم على المكتتبين خلال مدة أقصاها خمسة (5) أيام عمل بعد التاريخ المحدد لغلق باب الاكتتاب وسوف يقوم مجلس الإدارة بتخصيص كامل الأسهم المكتتب فيها من قبل **المساهمين** أصحاب **حق الأولوية** بالنسبة والتناسب.

في حال عدم اكتمال الاكتتاب في جميع **أسهم الطرح** المخصصة **للمكتتبين**، سوف يقوم **مجلس الإدارة** بتخصيص فائض **الأسهم** المكتتب بها، فيما يجاوز **حق الأولوية** والتي قد تنتج عن عدم قيام بعض المساهمين بمباشرة **حق الأولوية**، أولاً **للمساهمين المؤهلين** الذين يرغبون بالاكتتاب في عدد من الأسهم يفوق النسبة المخصصة لكل منهم وبالنسبة والتناسب فيما بينهم، وإلا تم تخصيصها **لمساهمين حاليين** آخرين وبعدها لمساهمين جدد بناء على قرار **الجمعية العامة غير العادية** الصادر بتاريخ 19 أكتوبر 2025 بالموافقة على حق **المساهمين الحاليين** والجدد في **الاكتتاب** في فائض **الأسهم** التي لم يقم **المساهمون** أصحاب حق الأولوية في الاكتتاب فيها.

وسيتم تدوير عدد الأسهم المخصصة إلى أقرب رقم صحيح ويحتفظ **مجلس الادارة** بالحق في التصرف في كسور **الأسهم** (إن وُجدت) على الوجه الذي يراه ملائما طبقا لأحكام القانون.

تداول أسهم الطرح وحقوق الأولوية

يجوز تداول أو التنازل دون مقابل عن حقوق الأولوية دون قيد ووفقا للقواعد المعمول بها لدى كل من بورصة الكويت والشركة الكويتية للمقاصة. تشكل الموافقة على هذه النشرة موافقة على حق المساهمين المؤهلين غير الراغبين في الاكتتاب في تداول وإدراج حقوق الأولوية العائدة لهم خلال فترة الاكتتاب في أسهم الطرح ويتم إلغاء الإدراج عند إفصاح الشركة عن نتائج الاكتتاب في زيادة رأس المال. بعد انتهاء فترة الاكتتاب والتخصيص النهائي للأسهم واستكمال كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة، سيتم تداول أسهم الطرح في بورصة الكويت دون قيد لتكون في ذات المرتبة التي تتمتع بها جميع أسهم الشركة المصدرة، ودون تمييز فيما بينهم.

رد فائض مبالغ الاكتتاب

سيتم سداد مبالغ الاكتتاب عن الطلبات المرفوضة قبل قفل باب **الاكتتاب** كحد اقصى، وفى حالة وجود فائض في المبالغ التي قام **المكتتبون** بتحويلها إلى **حساب الاكتتاب** عن **الأسهم** التي تم تخصيصها لهم، فسيتم رد تلك المبالغ بدون أي فوائد في التاريخ المحدد من **الشركة المصدرة** وخلال مدة لا تزيد عن خمسة أيام عمل من تاريخ تخصيص **الأسهم**.

في حال إلغاء **الطرح** كلياً أو جزئياً، يقوم البنك بإيداع مبالغ الاكتتاب في حساب مصرفي غير منتج للفائدة لديها حتى تاريخ إعادة المبالغ إلى **المكتتبين**، وذلك بعد موافقة وزارة التجارة والصناعة على ذلك.

الجدول الزمني المتوقع:

الحدث	التاريخ
يوم الاستحقاق	28 يناير 2026
تاريخ حيازة السهم	2026/1/25، أي ثلاثة (3) أيام تداول قبل يوم الاستحقاق
تاريخ وقف حقوق الأولوية	2026/1/26، أي يومي (2) تداول قبل يوم الاستحقاق
تاريخ بداية فترة الاكتتاب	2026/1/29
تاريخ بداية تداول حقوق الأولوية	2026/1/29

تاريخ نهاية تداول حقوق الأولوية	2026/2/5
تاريخ نهاية فترة الاكتتاب	2026/2/12
تخصيص أسهم الطرح	خلال 5 أيام عمل من تاريخ إقفال فترة الاكتتاب
رد مبالغ الاكتتاب إلى المكتتبين	خلال 5 أيام عمل من تاريخ إعلان نتائج التخصيص
تاريخ إدراج أسهم الطرح في بورصة الكويت	سيتم إدراجها في بورصة الكويت بعد استكمال كافة الإجراءات التنظيمية اللازمة وقيد أسهم الزيادة لدى الجهات الرقابية والشركة الكويتية للمقاصة

الالتزام بالقوانين

يلتزم **مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب** و**الشركة المصدرة** بكافة القوانين واللوائح واجبة التطبيق على أسهم زيادة رأس مال **الشركة المصدرة** والتي تكون سارية في الدول التي يرغبون بتسويق أو طرح أو الاكتتاب في أسهم زيادة رأس مال **الشركة المصدرة** أو توزيع **نشرة الاكتتاب** فيها، كما تلتزم **الشركة المصدرة** وكذلك **مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب** بالحصول على كافة الموافقات و/أو الاعتمادات و/أو التراخيص واجبة التطبيق والتي تشترطها تلك الدول بغرض القيام بأي من الانشطة سالفة البيان بموجب القوانين واللوائح السارية في كل دولة أجنبية ذات صلة.

إجراءات الاكتتاب

أولاً: الاكتتاب عن طريق التطبيق أو الموقع الإلكتروني:

يتيح النظام الالكتروني الاكتتاب في زيادة رأس المال لعدد 50,000سهم بما يعادل 5,000 دينار كويتي وأقل، ويتم السداد من خلال خدمة K-NET.

يقوم المكتتب بالتالي:

1. الدخول الي الموقع عن طريق الرابط: https://www.ipo.com.kw او تحميل تطبيق IPO Kuwait
2. يقوم المكتتب بتسجيل الرقم المدني، ومن ثم يقوم النظام بتحديد أحقية المكتتب في الاكتتاب من عدمه (يتم التحقق خلال فترة ممارسة حق الأولوية فقط).
3. يقوم المكتتب بتسجيل عدد الأسهم المرغوب الاكتتاب بها.
4. يتم تحويل المكتتب إلى صفحة السداد عن طريق خدمة K-NET، حيث يقوم المكتتب بالسداد من حسابه الخاص (ولا يجوز أن يقوم شخص أخر بالسداد نيابة عن المكتتب إلا في الحالات المنصوص عليها قانوناً ويتحمل المكتتب كافة التبعات القانونية في حالة مخالفة ذلك).
5. إذا نجحت عملية الدفع ، فسيعرض النظام تأكيدًا يتضمن تفاصيل الدفع للإكتتاب, وسيقوم النظام بإرسال رسالة بريد الكتروني تلقائيا مع ايصال بصيغة PDF إلي البريد الالكتروني و رسالة نصية على الهاتف المحمول لتأكيد إتمام عملية الإكتتاب بنجاح.
6. الاكتتاب يتم من خلال الموقع أو التطبيق الالكتروني فقط وبالتالي يجب على المساهم الاكتتاب لنفسه والدفع من حسابه الخاص او التنازل او بيع حق الاولويه إلا في الحالات المنصوص عليها قانوناً ويتحمل المكتتب كافة التبعات القانونية في حالة مخالفة ذلك
7. يسمح النظام للمساهم بتقديم طلبات اكتتاب متعدده في حال عدم اكتتابه بكامل حق الاولية المتاح له

ثانياً: للاكتتاب في عدد أسهم يتجاوز 50,000 سهم":

1. يقوم المكتتب بالدخول على الرابط التالي (https://www.ipo.com.kw) لطباعة وثيقة ببيانات الاكتتاب موضحاً بها على سبيل المثال لا الحصر أسم المكتتب، الرقم المدني، وعدد الأسهم المرغوب الاكتتاب بها وقيمتها.
2. يتوجه المكتتب إلى البنك الخاص به وتقديم صورة من وثيقة بيانات الاكتتاب المطبوعة من الرابط أعلاه ويقوم بتحويل المبلغ المطلوب إلى الحساب المصرفي (الغير منتج للأرباح) المخصص لزيادة رأس المال (كمبلغ صافي دون خصم أي رسوم من قبل كل من البنك المحول والبنك المحول له) والمذكور أدناه:

اسم البنك	:	**بنك الكويت الدولي**
رقم الحساب	:	**011010241109**
رقم IBAN	:	**KW 89 KWIB0000 000000 011010241109**
سويفت	:	**KWIBKWKW**
المستفيد	:	**الشركة الأولى للتأمين التكافلي**
المرجع/الوصف	:	رقم البطاقة المدنية (للمقيمين والمواطنين) أو رقم جواز السفر (لغير المقيمين ولغير المواطنين) أو رقم السجل التجاري (للشركات) للمكتتب بالإضافة إلى رقم الطلب وبيانات الاتصال الخاصة بالمكتتب

3. يقوم المكتتب بالحصول على قسيمة ايداع اصلية بالمبلغ المحول من البنك الخاص به و يقوم بتحميلها الى الموقع الإلكتروني الخاص بالاكتتاب من خلال الرابط الذي يتم ارساله للمكتتب لاستكمال الإجراءات المتبقية.
4. إذا تم اعتماد عملية الاكتتاب ، فسيتم ارسال تأكيد يتضمن تفاصيل الدفع للإكتتاب, وسيقوم النظام بإرسال رسالة بريد الكتروني تلقائيا مع ايصال بصيغة PDF إلي البريد الالكتروني و رسالة نصية على الهاتف المحمول لتأكيد إتمام عملية الإكتتاب بنجاح.
5. إذا لم يتم اعتماد الاكتتاب، سوف يتم ارسال بريد الكتروني بسبب رفض الاكتتاب ويعيد المكتتب للمحاولة مره أخرى. يسمح النظام للمساهم بتقديم طلبات اكتتاب متعدده في حال عدم اكتتابه بكامل حق الاولية المتاح له.

وفي حالة إخفاق أي من المكتتبين في تقديم طلب الاكتتاب مكتملاً بشكل كامل وسليم (مرفقاً به كافة المستندات المساندة المطلوبة) من خلال الموقع الالكتروني او التطبيق بعد سداد مبلغ الاكتتاب المستحق خلال الفتره المسموحه للاكتتاب، فإن طلب الاكتتاب المقدم من ذلك المكتتب سيعتبر ملغياً وكأن لم يكن، علما بأنه لا يتم قبول مبالغ الاكتتاب نقداً.

ثالثا: الاكتتاب عن طريق مدير المحفظة في حال كانت الأسهم لدى شركة تدير محافظ الغير:

1. يقوم المكتتب بمراجعة مدير المحفظه للاستفسار عن الية الاكتتاب
2. يقوم مدير المحفظه باتباع الاجراءات المذكوره في البند ثانياً لاكمال الاكتتاب مع ارسال تفصيل الاكتتاب

الغرض من إصدارواستخدامات عوائد الإصدار

سوف تبلغ إجمالي العوائد المحققة من **الطرح** قيمة إجمالية وقدرها 6,000,000 د.ك (ستة ملايين دينار كويتي) بقيمة اسمية تبلغ 6,000,000 د.ك (ستة ملايين دينار كويتي) دون علاوة إصدار وسوف يتم استخدامها من قبل **الشركة المصدرة** بهدف تعزيز معدل هامش الملاءة المالية **للشركة** وفقاً للمتطلبات التنظيمية والرقابية وكذلك للأغراض العامة **للشركة**.

نبذة عن الشركة الأولى للتأمين التكافلي

النشأة وتاريخ الشركة

تأسست الشركة الأولى للتأمين التكافلي في شهر 25 يوليو 2000

المقر القانوني

القبلة، شارع عبدالله المبارك ، مبنى سوق الصفاة , الدور الأول

أغراض الشركة

مزاولة جميع أنشطة التأمين التكافلي(التأمين التعاوني) والأنشطة ذات الصلة به شاملا التأمين وإعادة التأمين. استثمار الأموال المساهم بها من حاملي الوثائق والعوائد الناتجة عنها. تتم جميع عمليات التأمين والإستثمار طبقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة، التي تعتمد من قبل هيئة الفتوى والرقابة الشرعية .

رأس المال

راس المال المصرح به 16,760,000دينار كويتي

راس المال المصدر 16,660,000دينار كويتي

رأس مال المدفوع قيمته 10,660,000 دينار كويتي

كبار المساهمين

يوضح الجدول التالي كبار المساهمين الذين يملكون نسبة 5% أو أكثر من أسهم الشركة كما في 30 يونيو 2025:

اسم المساهم	نسبة المساهمة (%)
مجموعة شركة مد البحر القابضة	31.28%
شركة الاستشارات المالية الدولية	53.45%
شركة عقارات الكويت	5.27%

الشركات التابعة

يوضح الجدول تفاصيل الشركات التابعة كما في 31 ديسمبر 2024:

اسم الشركة	نسبة الملكية		بلد التأسيس	النشاط الرئيسي
	2024	2023		
شركة نواصي الكويت العقارية لشراء وبيع الأراضى والعقارات	**100%**	**100%**	**الكويت**	**تملك العقارات والمنقولات لمصلحة الشركة - إدارة وتأجير العقارات المملوكة أو المؤجرة**

استثمارات الشركة

تمتلك الشركة عدداً من الاستثمارات وهي عبارة عن ودائع نقدية واستثمارات متاحة للبيع تحمل المخاطر التالية:

- مخاطر الائتمان: احتمالية عدم قدرة البنك أو الجهة المدينة على السداد.
- مخاطر السيولة: صعوبة بيع الأصول بسرعة دون خسارة في القيمة.
- مخاطر التضخم: انخفاض القوة الشرائية لعائد الوديعة إذا كان التضخم مرتفعاً.

- مخاطر سعر الفائدة: تغير العائد المستقبلي للودائع مع تغير أسعار الفائدة في السوق.
- مخاطر العملة: تغير سعر صرف العملات الأجنبية (دولة الامارات العربية المتحدة) مما يؤثر على القيمة الإجمالية.

وصف أنشطة الشركة المصدرة

منتجاتنا وخدماتنا

تعتمد منتجات الأولى للتأمين التكافلي مبدأ توفير منتهى الأمان وراحة البال لعملائها الأفراد والشركات.

تشمل منتجاتنا وخدماتنا كل ما يلي:

تأمين الحريق والممتلكات والحوادث العامة

<u>تأمينات الشركات:</u>

- تأمين الحريق والأخطار الاضافيه
- تأمين جميع أخطار للمتلكات
- تأمين الحريق وخسارة الأرباح
- الوثيقه الشامله لتأمين الفنادق والمنتجعات السياحيه
- تأمين ضد اخطار الارهاب
- تامين الاخطار السياسيه
- تأمين السرقة
- تأمين النقود
- تأمين كسر الزجاج
- تأمين المسئوليه المدنية العامة
- تأمين خيانة الأمانة
- تأمين إصابات العمال
- تأمين مسئوليه رب العمل
- تأمين الغطاء المصرفي
- تأمين المسئوليه المهنيه
- تأمين مسئولية أعضاء مجلس الإدارة والمدراء
- تأمين المسئولية القانونية للمنتجات
- تأمين المسئولية المهنية للمهن الطبية

<u>تأمينات الأفراد:</u>

- تأمين الشامل لحماية سكن الأسرة
- تأمين الحوادث الشخصية

<u>التأمينات الهندسية:</u>

- تأمين اخطار المقاولين
- تأمين اخطار التركيب
- تأمين آلات ومعدات المقاولين
- تأمين عطل المكائن
- تأمين خسارة الأرباح الناتجة عن عطل الآلات
- تأمين فساد المحتويات
- التأمين على المراجل وأجهزة الضغط
- تأمين الأجهزة الالكترونيه

تأمينات المركبات

تأمينات الشركات:

- وثيقة التأمين التكميلي (الشامل)
- وثيقة المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث المركبات (ضد الغير)
- وثيقة تأمين اجازة القيادة
- وثيقة تأمين المسئولية المدنية الشخصية
- وثيقة الحوادث الشخصية
- تأمين الخسارة كلية

الخدمات الإضافية:

- خدمة السيارة البديلة خلال فترة الاصلاح
- خدمة المساعدة على الطريق على مدار 24 ساعة (داخل الكويت)

تأمينات الحياة والصحي:

تأمينات الأفراد

- وثيقة العمالة المنزلية
- وثيقة المساعدة الطبية أثناء السفر

تأمينات الشركات

- تأمين التكافل الجماعي (الحياة)
- التأمين الصحي الجماعي
- تأمين المساعدة الطبية أثناء السفر

التأمين البحري:

تأمينات الأفراد

- تأمين أجسام السفن ومكائنها
- تأمين المسئولية المدنية للسفن
- التأمين البحري للبضائع (بحرا – جوا – برا)

تأمينات الشركات:

- التأمين البحري للبضائع (بحرا – جوا – برا)
- تأمين أجسام السفن ومكائنها
- تأمين المسئولية المدنية للسفن
- تأمين مسئولية الناقل و شركات الشحن
- مسئوليه مقاول الشحن والتفريغ /المناولة
- تأمين الطيران (اجسام و مسئوليه)

مجلس الإدارة

أعضاء مجلس إدارة الجهة المُصدرة

كما في تاريخ 30 سبتمبر 2025، يتألف مجلس إدارة **الشركة** من السادة الاتية اسماؤهم:

الاسم	المنصب
عبدالله عبدالرزاق العصفور	رئيس مجلس الإدارة
حسين علي العتال	نائب رئيس مجلس الإدارة
بدر جاسم الهاجري	عضو مجلس الإدارة
رامي ايه حبلي	عضو مجلس الإدارة
صالح محمد التنيب	عضو مجلس الإدارة
عزت عزيز أبو عمارة	عضو مجلس الإدارة
بندر سليمان الجارالله	عضو مجلس الإدارة

نبذة عن أعضاء مجلس إدارة الجهة المُصدرة

- **السيد/ عبدالله عبدالرزاق العصفور**

يشغل السيد/عبدالله العصفور منصب رئيس مجلس ادارة الشركة الاولى للتامين التكافلي منذ عام 2017 حتى تاريخه، وهو ايضاً عضو مجلس ادارة في شركة الإستشارات المالية الدولية القابضة منذ عام 2020 حتى 2024. ويحمل شهادة بكالوريوس محاسبة ولديه خبرة تزيد عن 30 سنة.

- **السيد/ حسين علي العتال**

يشغل السيد/ حسين العتال منصب نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الدولية الكويتية للاستثمار القابضة منذ عام 2024، وهو ايضاً كان يشغل رئيس مجلس إدارة شركة الإستشارات المالية الدولية القابضة منذ عام 2019 حتى 2024، ونائب رئيس مجلس إدارة والرئيس التنفيذي في الشركة الأولى للتأمين التكافلي منذ عام 2020 ويحمل شهادة بكالوريوس تجارة إدارة الأعمال والتسويق ولديه خبرة تزيد عن 30 سنة.

- **السيد/ بندر سليمان الجارالله**

يشغل السيد/ بندر الجارالله منصب عضو مجلس إدارة منذ عام 2022 في شركة سنام، وهوا ايضاً عضو مجلس إدارة في شركة الأولى للتأمين التكافلي منذ عام 2022، وعضو مجلس إدارة في شركة إيفا للفنادق والمنتجعات منذ عام 2016 ويحمل شهادة بكالوريوس تسويق ولدية خبرة تزيد عن 20 سنة.

- **السيد/ رامي ايه حبلي**

يشغل السيد/ رامي حبلي منصب رئيس تنفيذي في شركة الديرة القابضة - حاصل على :-

- **شهادة محاسب قانوني معتمد .CPA**
- **شهادة المحلل المالي معتمد CFA**
- **شهادة محاسب معتمد CA & CPA**

ويحمل شهادة بكالوريوس إدارة أعمال ولديه خبرة تزيد عن 20 سنة .

- **السيد/ صالح محمد التنيب**

يشغل السيد/ صالح التنيب منصب عضو مجلس إدارة في شركة الديرة القابضة، وهوا ايضاً الرئيس التنفيذي – شركة اون كوست كاش اند كاري، و المدير العام – شركة النزهة المتحدة لإدارة المطاعم منذ عام 2024 .ويحمل شهادة ماجستير في المحاسبة ولديه خبرتزيد عن 15 سنوات.

- **السيد/ عزت عزيز ابو عمارة**

يشغل السيد/ عزت ابوعمارة منصب الرئيس التنفيذي في شركة ام بلس كما يشغل حالياً منصب عضو مجلس ادارة الشركة الكويتية للمقاصة. و يحمل شهادة بكالوريوس هندسة كهربائية .

عدد ونوع ونسبة الأسهم التي يملكها كل عضو من أعضاء مجلس إدارة

الإسم	المنصب	نسبة الملكية /عدد الأسهم
عبدالله عبدالرزاق العصفور	رئيس مجلس الإدارة	200 سهم
حسين علي العتال	نائب الرئيس	10 سهم
بدر جاسم الهاجري	عضو	10 سهم
رامي ايه حبلي	عضو	20 سهم
صالح محمد التنيب	عضو	50 سهم
عزت عزيز أبو عمارة	عضو مستقل	0
بندر سليمان الجارالله	عضو مستقل	10 سهم

ملاحظة: بأنه لا يوجد اية علاقات قرابة تربط أعضاء مجلس الإدارة.

اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة:

- **لجنة الترشيحات والمكافآت:**

المقدمة

تعتبر لجنة الترشيحات والمكافآت لجنة متخصصة منبثقة و مشكلة من قبل مجلس الإدارة , ويعتبر دورها الرئيسي إعداد التوصيات إلى مجلس الادارة في ما يتعلق بالترشيحات المقترحة , و تحدد لجنة الترشيحات والمكافآت إطار شامل وشفاف لتعيين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا للشركة , ويكون ذلك بإسلوب وطريقة فعالة.

تركيبة اللجنة

- لا يقل عدد أعضاء لجنة الترشيحات والمكافأت عن ثلاثة (3) أعضاء.
- يجب أن يكون أحد أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت على الأقل من الأعضاء المستقلين.
- يجب أن يكون رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت عضوا من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.
- تجتمع لجنة الترشيحات والمكافآت بصورة منتظمة مرة واحده على الأقل كل سنة , وكذلك عند الحاجة.
- تعين أمين سر للجنة الترشيحات والمكافآت لإعداد محاضر الاجتماع.

دور اللجنة

- تعتبر لجنة الترشيحات والمكافآت هي المسؤولة عن وضع سياسة واضحه لمبالغ المكافآت الممنوحة لمجلس الادارة و الإدارة التنفيذية. كما تشرف اللجنة على عملية تقييم اداء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه. وكذلك تشرف لجنة الترشيحات والمكافأت على الإفصاحات المتعلقة بالمكافآت الممنوحة المطلوبة من قبل الجهات الرقابية من خلال التقارير والكشوفات السنوية.

- وعلاوة على ذلك ، فإن لجنة الترشيحات والمكافآت مسؤولة عن التوصية للترشيح وإعادة ترشيح لعضوية مجلس الإدارة واللجان المنبثقة منه ، وكذلك الإدارة التنفيذية.

❖ **لجنة إدارة التدقيق:**

المقدمة

تعتبر لجنة التدقيق جزء مهم من مجلس ادارة الشركة الاولى للتأمين التكافلي في المساعدة على الاشراف على مايلي:

- نزاهة البيانات المالية للشركة.
- كفاءة وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية و التأكد من الالتزام بها.
- أداء وفعالية ادارة التدقيق الداخلي بالشركة.
- امتثال الشركة بالمتطلبات القانونية والسياسات والنظم والتعليمات ذات العلاقة

تركيبة اللجنة

- لا يقل عدد أعضاء لجنة التدقيق عن ثلاثة (3) أعضاء.
- يجب ان يكون أحد أعضاء لجنة التدقيق على الاقل من الأعضاء المستقلين
- لا يشغل عضوية لجنة التدقيق رئيس مجلس الادارة أو أعضاء مجلس الادارة التنفيذيين.
- يتعين أن يكون من بين أعضاء لجنة التدقيق عضو واحد على الأقل من ذوي المؤهلات العلمية و/أو الخبرة العملية في مجالات المحاسبة والمالية.
- تجتمع لجنة التدقيق أربع مرات على الأقل خلال السنة وبشكل ربع سنوي.
- تعين أمين سر لجنة التدقيق مجلس الادارة لإعداد محاضر الاجتماع

دور اللجنة

- تعتبر لجنة التدقيق مسؤولة عن مناقشة انشطة التدقيق الداخلي من خلال عقد اربع اجتماعات منتظمة بشكل ربع سنوي على الاقل. وكذلك تقدم التوصية في تعيين مدير التدقيق الداخلي , ونقلة , وعزلة, وتقيم أدائه. وأداء ادارة التدقيق الداخلي, وكذلك تقوم اللجنة بمراجعة البيانات المالية قبل عرضها على مجلس الادارة , وتعمل بإعداد تقرير يقدم إلى مجلس الادارة يوضح فيه مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة.

- وعلاوة على ذلك تعمل لجنة التدقيق بإعداد التوصيات لمجلس الادارة بتعيين اوإعادة تعيين مراقبي الحسابات الخارجيين أو تغييرهم وتحديد اتعابهم والتأكد من استقلاليتهم , وكذلك تسمح اللجنة لمراقب الحسابات مناقشة أرائة قبل رفع الحسابات السنوية.

❖ **لجنة إدارة المخاطر:**

المقدمة

تعتبر لجنة ادارة المخاطر مسؤولة عن مساعدة مجلس الإدارة في الاشراف على المخاطر الرئيسية المحيطة بالشركة , و كذلك المخاطر الاستراتيجية والتشغيلية , والى جانب التوجيهية والسياسات والعمليات التي تساعد في رصد وتخفيف المخاطر.

تقوم اللجنة بمساعدة مجلس الادارة في مسؤولياتها الرقابية من خلال تقديم التوصيات في ما يتعلق بالتقارير المالية ,ادارة المخاطر وكذلك ادارة رأس المال والسيولة المالية ,انظمة الأمتثال و الالتزام وهيكل الرقابة الداخلية بالشركة.

تركيبة اللجنة

تتألف لجنة إدارة المخاطر من ثلاثة أعضاء على الاقل.

يجب أن يكون رئيس اللجنة أحد أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين.

لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أن يكون عضو في هذه اللجنة.

بالإضافة لذلك ، يجب أن يكون هناك أمين سر اللجنة

دور اللجنة

لجنة إدارة المخاطر هي المسؤولة عن استعراض ورصد مخاطر الشركة ,والمخاطر الاستراتيجية ,و رغبة المخاطر وضوابطها , وتعمل على وضع آليات تحديد وقياس ومراقبة المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة من أجل تحديد أوجه القصور بها, وتعمل على التأكد من استقلالية موظفين ادارة المخاطر وفهمهم الكامل بالمخاطر المحيطة بالشركة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن اللجنة تستعرض عمليات خطر الامتثال، توقع تأثير التغير التنظيمي، ويضمن مساءلة إدارة المخاطر، وأعلام أي إجراءات ذات المخاطر العالية. وينبغي للجنة مراجعة مدى ملاءمة هذه مؤشرات الأداء الرئيسية والتحمل، والحدود وشهية المخاطر.ومدى الامتثال لنظم وعمليات الخطر , وتوقع تأثير التغيرات الرقابية والتأكد من مساءلة ادارة المخاطر , ورفع الراية لإجراءات المخاطر العالية , وينبغي للجنة مراجعة مدى ملاءمة مؤشرات المخاطر الرئيسية التحمل بهم , و حدود و رغبة المخاطر.

الإدارة التنفيذية

ملاحظات	الاسم	المنصب
	حسين علي العتال	**الرئيس التنفيذي**
	مالك سليم عريقات	**نائب الرئيس التنفيذي - لشؤون المالية والادارية**

إجمالي المزايا المالية والعينية الممنوحة إلى أعضاء مجلس إدارة المصدر والجهة القائمة على الإدارة

يتحدد إجمالي المزايا المالية والعينية الممنوحة إلى أعضاء مجلس إدارة المصدر والجهة القائمة على الإدارة خلال السنة المالية السابقة على تقديم طلب اعتماد نشرة الاكتتاب، وكذلك القيمة التقديرية للمزايا المزمع منحها إليهم عن السنة المالية التي سيتم فيها الاكتتاب على الشكل التالي:

- إجمالي المزايا المالية والعينية الممنوحة خلال العام (مكافآت حضور اللجان – مكافآت سنوية) لأعضاء مجلس الإدارة يقدر بـ28,500 د.ك عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31
- إجمالي المزايا المالية والعينية الممنوحة خلال العام (رواتب – تأمين صحي – تأمين حياة – بدل موقف – مكافآت سنوية) لموظفي الإدارة التنفيذية و الإدارة العليا يقدر بـ.820,747.000د.ك عن السنة المالية المنتهية في 2024/12/31.
- اما القيمة التقديرية للمزايا المزمع منحها إليهم عن السنة المالية المنتهية بـ2025/12/31 ستكون مقاربة للسنة التي سبقتها.

البيانات المالية للسنوات السابقة بيان الدخل

بيات الدخل	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021	ديسمبر 2022	ديسمبر 2023	ديسمبر2024
الإيرادات					
إيرادات التأجير	-	106,578	28,826	8,783	-
إيرادات أخرى	-	-	329,012	246,881	69,258
تكلفة الإيرادات	(5,696,782)	(39,193)	(212,268)	(486,454)	(250,913)
اجمالي الارباح	**(5,696,782)**	**67,385**	**145,570**	**(230,790)**	**(181,655)**
ارباح (خسائر) تشغيلية أخرى	-	-	-		
مصارف وتكاليف أخرى	-	(2,971)	(5,095)	-	-
ربح (خسارة السنة/الفترة	**(5,696,782)**	**64,414**	**140,475**	**(230,790)**	**(181,655)**
الارباح (الخسائر) الأساسية المخصصة لمالكي الشركة الام	(5,696,782)	64,414	140,475	(230,790)	(181,655)
ربحية (خسارة) السهم الأساسية والمخفضة	(53.44)	0.60	1.32	(2.17)	(1.70)
اسهم منحة	-	-	-	-	-
توزيعات نقدية	-	-	-	-	-

	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر

البيانات المالية للسنوات السابقة (المركز المالي)

المركز المالي	2020	2021	2022	2023	2024
أرصدة لدى البنوك	660,350	6,077	4,297	232,450	146,944
وديعة بنكية طويلة الأجل	-	-	439,000	439,000	1,239,000
الأصول المحتفظ بها للبيع	-	-	543,636	175,686	175,686
مدفوعات استثمارية	6,106,011	-	-	-	-
استثمار في شركة زميلة	1	720,001	720,001	720,001	723,379
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	2	4,799,030	5,043,702	2,891,244	2,961,049
العقارات الاستثمارية	3,611,340	3,668,304	2,791,939	-	-
قرض حسن لصندوق حاملي الوثائق	3,213,484	3,268,970	2,593,938	2,396,131	3,053,603
المستحق من أطراف ذات صلة	613,893	613,773	613,773	5,864,311	4,459,980
أصول أخرى	50,286	248,482	82,148	29,878	13,850
اجمالي الأصول	**14,255,367**	**13,324,637**	**12,832,434**	**12,748,701**	**12,773,491**
حقوق الملكية					
رأس المال	**10,660,000**	**10,660,000**	**10,660,000**	**10,660,000**	**10,660,000**
الإحتياطي الإجباري	**336,226**	**336,226**	**336,226**	**336,226**	**336,226**
الإحتياطي الإختياري	**306,980**	**306,980**	**306,980**	**306,980**	**306,980**
احتياطي القيمة العادلة	**173,153**	**173,153**	**1,197,301**	**1,548,134**	**1,617,939**
احتياطي ترجمة عملات أجنبية	**(282,917)**	**(282,917)**	**(282,917)**	**(282,917)**	(282,917)
خسائر متراكمة	(3,193,658)	(3,129,244)	(2,973,606)	(2,884,084)	(3,065,739)
مجموعة حقوق الملكية	**7,999,784**	**8,064,198**	**9,243,984**	**9,684,339**	**9,572,489**
الخصوم					
احتياطي عجز حاملي الوثائق	**3,213,484**	**3,268,970**	**2,593,938**	**2,396,131**	**3,053,603**
المبلغ المستحق إلى حاملي الوثائق	**2,583,735**	**1,724,863**	**587,523**	**413,568**	**0**
الخصوم الأخرى	**458,364**	**266,606**	**406,989**	**254,663**	**147,399**
مجموعة الخصوم	6,255,583	5,260,439	3,588,450	3,064,362	3,201,002
مجموع حقوق الملكية والخصوم	**14,255,367**	**13,324,637**	**12,832,434**	**12,748,701**	**12,773,491**

لايوجد توزيعات أرباح خلال العشرة أعوام الماضية

الإصدارات السابقة

لا يوجد اي إصدارات خلال العشرة أعوام الماضية

معاملات مع أطراف ذات صلة كما في 31 ديسمبر 2024

1 معاملات وأرصدة مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في الشركة الأم والشركة الزميلة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا للشركة الأم والشركات التي تسيطر عليها هذه الأطراف أو التي لها تأثير جوهري عليها بشكل مشترك. يتم اعتماد سياسات وشروط التسعير لهذه المعاملات من قبل إدارة الشركة. فيما يلي تفاصيل الأرصدة والمعاملات بين الشركة والأطراف ذات الصلة.

	31 ديسمبر 2024 د.ك	31 ديسمبر 2023 د.ك
المساهمون		
بيان المركز المالي المجمع:		
المستحق من أطراف ذات صلة		
- نتيجة بيع عقارات استثمارية مصنفة كمحتفظ بها للبيع (إيضاح 10)	**1,923,710**	2,157,929
- نتيجة بيع استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**2,234,911**	2,518,298
- أخرى	**301,359**	1,188,084
مستحق من أطراف ذات صلة (مدرج ضمن الأصول الأخرى)	-	12,646

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 د.ك	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023 د.ك
بيان الأرباح او الخسائر المجمع:		
مصاريف أتعاب استشارات	**26,000**	26,000
أتعاب استثمار	**33,642**	53,479
مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	**24,463**	-
إلغاء الخصم للمستحق من أطراف ذات صلة - مدرج ضمن الإيرادات الأخرى	**12,205**	-
خسارة من مطالبة قانونية (إيضاح 19)	-	268,543
ربح من بيع أصول محتفظ بها للبيع	-	171,093
مكافأة موظفي الإدارة الرئيسيين:		
رواتب ومزايا قصيرة الأجل	**69,663**	63,284
مكافأة أعضاء مجلس الأدارة (مدرجة في المصاريف العامة والإدارية)	**28,500**	31,500
مكافأة نهاية الخدمة	**4,146**	4,041
	102,309	98,825

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع:

ربح من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (مدرج ضمن حقوق الملكية)	-	320,312

* يتم الاحتفاظ ببعض الأصول (استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وعقارات استثمارية محتفظ بها للبيع) باسم أطراف ذات صلة، كما هو مبين في الإيضاحين رقم 9 و 10 على التوالي من البيانات المالية.

	31 ديسمبر 2024	(معدلة) 31 ديسمبر 2023
	د.ك	د.ك
حاملي الوثائق		
بيان الأصول والالتزامات وحقوق حاملي الوثائق:		
التزامات عقود تكافل	**7,888**	119,106
مستحق إلى أطراف ذات صلة - مدرج في الالتزامات الأخرى	**323,165**	489,856

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023
	د.ك	د.ك
بيان نتائج حاملي الوثائق:		
إيرادات التكافل	**713,126**	581,421
مصاريف إيجار	**74,380**	74,380
مكافأة موظفي الإدارة الرئيسيين:		
رواتب ومزايا قصيرة الأجل	**208,990**	189,853
مكافأة نهاية الخدمة	**12,439**	12,124
	221,429	201,977

معاملات مع أطراف ذات صلة كما في 30 يونيو 2025

1 معاملات وأرصدة مع أطراف ذات صلة

تتمثل الأطراف ذات الصلة في الشركة الأم والشركات الزميلة وكبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة العليا للمجموعة والشركات التي تسيطر عليها هذه الأطراف أو التي لها تأثير جوهري عليها بشكل مشترك. يتم اعتماد سياسات وشروط التسعير لهذه المعاملات من قبل إدارة الشركة. فيما يلي تفاصيل المعاملات والأرصدة بين الشركة والأطراف ذات الصلة الأخرى.

	الثلاثة أشهر المنتهية في		**الستة أشهر المنتهية في**	
	30 يونيو 2025 (غير مدققة)	30 يونيو 2024 (غير مدققة)	**30 يونيو 2025 (غير مدققة)**	30 يونيو 2024 (غير مدققة)
	د.ك	د.ك	**د.ك**	د.ك
المساهمون:				
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المرحلي المكثف المجمع:				
أتعاب استشارات	**6,500**	6,500	**13,000**	13,000
أتعاب استثمار	**668**	-	**668**	32,710
بيان المركز المالي المرحلي المكثف المجمع				
استبعاد جزئي لاستثمار في شركة زميلة - بالقيمة الدفترية النسبية*	-	-	**60,000**	-
حاملي الوثائق:				
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المرحلي المكثف:				
إيرادات التكافل	**252,509**	286,221	**589,716**	605,105

مصاريف إيجار	**18,617**	18,617	**37,234**	37,234
مكافأة موظفي الإدارة الرئيسيين:				
رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل	**44,001**	42,959	**119,126**	123,071
مكافأة نهاية الخدمة	**3,189**	3,109	**6,377**	6,219
	47,190	46,068	**125,503**	129,290

*خلال الفترة، قامت الشركة الأم بالاستبعاد الجزئي لأحد استثماراتها في شركة زميلة لطرف ذي صلة بالقيمة الدفترية النسبية البالغة 60,000 د.ك، مما لم ينتج عنه أي ربح أو خسارة.

	30 يونيو 2025 (غير مدققة) د.ك	31 ديسمبر 2024 (مدققة) د.ك	30 يونيو 2024 (غير مدققة) د.ك
حاملى الوثائق:			
بيان المركز المالى المرحلى المكثف			
التزامات عقود تكافل	**166,449**	7,888	215,122
مستحق إلى أطراف ذات صلة - مدرج فى الخصوم الأخرى	**253,461**	323,165	466,054
المساهمون:			
بيان المركز المالى المرحلى المكثف المجمع:			
المستحق من أطراف ذات صلة			
-نتيجة بيع عقارات استثمارية مصنفة كمحتفظ بها للبيع	**1,923,710**	1,923,710	2,032,375
-نتيجة بيع استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**2,234,911**	2,234,911	2,518,298
-أخرى	**51,359**	301,359	676,817

العقود الرئيسية

لا يوجد عقود رئيسية لدى الشركة في الفترة الحالية و جميع العقود المرتبطة بالشركة هي عقود خدمات استشارية مع جهات معتمدة، وتشمل على سبيل المثال لا الحصر: خدمات التدقيق الداخلي، إدارة المخاطر، الخبير الاكتواري، والاستشاري القانوني.

النزاعات القضائية

الشركة المصدرة ليست طرفا في أي إجراءات حكومية أو إجراءات إدارية أو إجراءات قضائية أو تحكيم (سواء كانت هذه الإجراءات معلقة أو محتملة والشركة المصدرة على معرفة بها) والتي قد يكون لها أو كان لها في الماضي القريب تبعات مؤثرة بصورة جوهرية على المركز المالي للشركة وأرباحها.

القضايا المرفوعة من أو ضد الشركة وشركاتها التابعة: نقر نحن الشركة الأولى للتأمين التكافلي أنه يوجد عدة قضايا منظورة أمام القضاء تمثل في أغلبيتها قضايا مطالبات عادية لصالحنا وضدنا . ومن وجهة نظر الشركة لن يكون لها تبعات مؤثرة سلباً على المركز المالي للشركة.

القضايا المرفوعة ضد رئيس مجلس إدارة الشركة والمدراء التنفيذين لأسباب متعلقة بالشرف والأمانة:

لا توجد قضايا مرفوعة ضد رئيس مجلس إدارة الشركة أوالمدراء التنفيذين للشركة لأسباب متعلقة بالشرف والأمانة .

عوامل المخاطر

يتعين على المكتتبين التحقق بعناية من عوامل المخاطر المبينة أدناه بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى الواردة في هذه النشرة وذلك قبل الاستثمار في الأسهم. وترى الشركة المصدرة أن العوامل التالية تمثل المخاطر الرئيسية المرتبطة بالاستثمار في الأسهم، مع الإشارة إلى أن هذه المخاطر لا تعتبر شاملة، ذلك أن هناك ثمة اعتبارات أخرى بعض منها قد لا يكون معلوماً من قبل إدارة الشركة في الوقت الحالي أو قد تعتبرها الشركة أنها غير جوهرية، والتي قد تؤثر على الاستثمار في الأسهم.

كما يجب على المكتتبين قراءة المعلومات التفصيلية المنصوص عليها في الأجزاء الأخرى من هذه النشرة وتكوين رأيهم الخاص قبل اتخاذ أي قرار استثماري.

المخاطر ذات الصلة بنشاط الشركة المصدرة وعملياتها

المخاطر المتعلقة بتجديد التراخيص المطلوبة

قد يتعين على الشركة الحصول على التراخيص الرقابية لممارسة أنشطتها، وتمنح هذه التراخيص من اللجنة العليا في وحدة تنظيم التأمين، التي تأسست في عام 2019 مع تطبيق قانون التأمين الكويتي الجديد (القانون رقم 125 لسنة 2019 بشأن تنظيم التأمين "**قانون التأمين**"). واللجنة العليا مسؤولة أيضا عن التزام

شركات التأمين بالمعايير الدولية وتحديد مستويات الأموال التي يجب على شركات التأمين وإعادة التأمين الاحتفاظ بها . يمكن لوحدة تنظيم التأمين إيقاف أو إلغاء رخصة الشركة لمخالفة أي مادة من مواد قانون التأمين (المواد 52 و 55 من قانون التأمين.)

ويجوز لوحدة تنظيم التأمين أن توقف ترخيص الشركة في الأحوال التالية (المادة 52 من قانون تنظيم التأمين):

- إذا خالفت الشركة أحكام هذا القانون واللوائح والقرارات المنفذة له، أو قانون الشركات المشار إليه، أو أي قانون آخر.
- إذا امتنعت الشركة عن تنفيذ حكم قضائي نهائي.
- إذا لم تودع الشركة وديعة ضمان في بنك يعمل في الكويت (بموجب المادة 30 من القانون)، أو نقصت قيمة تلك الوديعة عن الحد الأدنى المقرر بموجب المادة 30 ، ولم يتم سداد الفرق خلال فترة 60 يوما.
- إذا تأخرت الشركة في سداد التزاماتها خلال المدد المحددة في اللائحة التنفيذية.
- إذا تبين للوحدة أن حقوق حملة الوثائق مهددة بالضياع.
- إذا فقدت الشركة أحد الشروط اللازمة لممارسة نشاط التأمين وفقا لأحكام هذا القانون.

كما يجوز للجنة العليا إلغاء ترخيص شركة التأمين في الحالات التالية (المادة 55 من القانون):

- إذا تبين أن القيد في السجل تم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولائحة التنفيذية.
- إذا ثبت أن الشركة تمتنع عن تنفيذ الأحكام النهائية.
- إذا لم تقم الشركة بتحويل الوثائق المطلوبة.
- إذا حكم بإشهار إفلاس الشركة.
- إذا تكرر وقف نشاط الشركة لأكثر من مرة خلال عامين.
- إذا لم تقم الشركة بتصحيح المخالفات المنسوبة إليها.

ويجوز إيقاف أو إلغاء ترخيص الشركة إذا لم تلتزم بتلك المتطلبات. وإذا لم تلتزم الشركة بتجديد ترخيصها أو الحصول على أي من التراخيص المطلوبة، أو إذا تم إيقاف تراخيص الشركة أو انتهت، أو إذا تم تجديد تلك التراخيص لفترات غير مناسبة للشركة، أو إذا لم تحصل الشركة على التراخيص الأخرى التي قد تكون مطلوبة في المستقبل، فإنه يجوز للشركة التوقف عن مزاولة النشاط أو الامتناع عن القيام بأي أعمال، على سبيل المثال غلق بعض الفروع ونقاط البيع. وقد يؤدي ذلك إلى انقطاع في أعمال الشركة وتكبد تكاليف أخرى، مما سيكون له أثر سلبي على المركز المالي للشركة وعملياتها ونتائجها.

المخاطر المتعلقة بإعادة التأمين

تعتمد شركات التأمين، في سياق أعمالها العادية، على اتفاقيات إعادة التأمين المبرمة مع شركات إعادة التأمين للمخاطر الناشئة عن التغطية التأمينية. وتُعتبر إعادة التأمين عمل متخصص تتقاضى فيه شركات إعادة التأمين أقساط تأمين لتوفير تغطية إعادة التأمين. وفي حالة وقوع حوادث عالمية أو إقليمية تؤثر على أقساط التأمين، سيؤدي ذلك إلى تأثير سلبي على ربحية الشركة. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أنه على الرغم من حصول الشركة على إعادة تأمين على محفظة التأمين الخاصة بها، إلا أنها تظل مسؤولة عن المخاطر المنقولة بالقدر الذي تفشل فيه شركة إعادة التأمين في الوفاء بالتزاماتها. وبالتالي، قد يكون لفشل شركات إعادة التأمين في الوفاء بالتزاماتها المالية تأثيرًا سلبيًا جوهريًا على عمليات الشركة. وهناك أيضًا خطر يتمثل في أن الشركة قد لا تتمكن من الحصول على خدمات إعادة التأمين في السوق مستقبلًا، في حالة حدوث اضطراب في سوق إعادة التأمين لأي سبب من الأسباب، مما قد يؤثر بشكل جوهري وسلبي على أعمال الشركة. كما أن إفلاس أي من شركات إعادة التأمين التي تتعامل معهم الشركة الآن أو ستتعاقد معهم مستقبلًا، أو عدم القدرة أو الرغبة في دفع المبالغ المستحقة في الوقت المناسب، أو عدم الامتثال لأحكام اتفاقيات إعادة التأمين مع هذه الأطراف من شأنه أن يؤثر بشكل مادي وسلبي على الوضع المالي للشركة وعملياتها ونتائجها.

المخاطر المتعلقة بإلغاء أو عدم تجديد وثائق التأمين

تعمل الشركة في سوق تأمين تنافسي. وقد لا تتمكن الشركة من الاستمرار في تجديد وثائق التأمين الصادرة أو التي ستصدر في المستقبل كما هو متوقع. وفي حالة عدم تجديد أو إلغاء الوثائق من قبل حاملي وثائق التأمين، فإن مستوى الأقساط المكتتبة للشركة في السنوات القادمة سوف يتأثر سلبًا وماديًا، مما قد يؤثر على أعمال الشركة ونتائجها.

المخاطر المتعلقة بعدم التطوير والتوسع

تتمثل إستراتيجية تطوير الشركة في إنشاء وتطوير مشاريع التأمين في المنطقة وتعتمد القدرة على تنفيذ هذه الإستراتيجية على طريقة إدارة عملية تطوير الأعمال على المستوى التنافسي في السوق وكذلك العوامل الخارجية المتعلقة باللوائح والقرارات الحكومية الصادرة عن الإدارات التنظيمية ومنافسيها ولا يمكن ضمان نجاح الشركة في تطوير نشاطها التأميني. إن عدم تنفيذ الشركة لخططها التوسعية سيكون له أثر سلبي على استمراريتها وخاصة في ظل المنافسة القوية من شركات التأمين الأخرى والتي ستؤثر بدورها على أعمال الشركة ونتائجها ووضعها المالي.

المخاطر المتعلقة بأنظمة التشغيل وتكنولوجيا المعلومات

تعتمد أعمال الشركة بشكل كبير على قدرة أنظمة التشغيل وأنظمة تكنولوجيا المعلومات ويطرح الوضع الطبيعي الجديد العديد من المخاطر التشغيلية ومخاطر تكنولوجيا المعلومات ومخاطر الإنترنت وضوابط العمليات ومخاطر الحوكمة الداخلية ويضيف تدفق اللوائح قصيرة الأجل استجابة للأزمات مزيداً من الضغط على الشركات. ويمكن أن تتعرض هذه الأنظمة لمخاطر الأعطال، بما في ذلك أعطال النظام والإخفاق وانتهاكات الأمان والفيروسات والأخطاء البشرية والكوارث الطبيعية والحدة وأخطاء الاتصالات ونقص العمالة الماهرة اللازمة لتشغيل وإدارة هذه الأنظمة وفي حالة تكرار حدوث عطل أو إخفاق كبير، فإن ذلك يؤثر سلبا على الإيرادات ولن تتمكن الشركة من إصدار تقاريرها المالية الدورية.

المخاطر المتعلقة بسوء تقدير المخاطر

تدرس الشركة المخاطر المحتملة قبل إصدار وثائق التأمين لمقدمي الطلبات. ومع ذلك، إذا قللت الشركة من تقدير المخاطر المحتملة عند إصدار وثائق التأمين، فسوف تتكبد خسائر مالية، وسيتأثر أدائها سلبًا في المستقبل.

المخاطر المتعلقة بدورة أعمال التأمين

يتعرض قطاع التأمين العالمي لتغيرات دورية مع تقلبات كبيرة في النتائج التشغيلية بسبب المنافسة، والكوارث الطبيعية، والأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وعوامل أخرى تخرج عن سيطرة الشركا ت التي تعمل في قطاع التأمين، وقد يؤدي ذلك إلى فترة من انتشار الأسعار التنافسية بسبب زيادة المعروض، وفترات أخرى تتلقى الشركات خلالها أقساط أفضل. إضافة إلى ذلك، فإن تكرار وجسامة الخسائر التي تؤثر على وثائق التأمين يمكن أن يكون لها أثر كبير على دورة الأعمال المشار إليها. من المتوقع أن تتأثر دورة أعمال التأمين في الشركة سلبا نتيجة لهذه العوامل.

مخاطر السوق

مخاطر العملات الأجنبية

تتعامل الجهة المصدرة بشكل رئيسي في دولة الكويت و بلدان مجلس التعاون الخليجي وبلدان اخرى في الشرق الأوسط وأوروبا وهي بذلك عرضة لمخاطر العملات الأجنبية الناتجة عن التعرض لمختلف العملات الأجنبية تنشأ مخاطر العملات الأجنبية من الصفقات التجارية المستقبلية والأصول والخصوم المعترف بها وصافي الإستثمارات في العمليات الأجنبية.

مخاطر معدل الفائدة

تنتج مخاطر معدل الفائدة من إحتمال تأثير تغير معدلات الفائدة على الربحية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية إن الجهة المصدرة معرضة لمخاطر معدل الفائدة فيما يتعلق بالقروض والمستحق إلى البنوك.

مخاطر الأسعار

تتعرض الجهة المصدرة إلى مخاطر أسعار الأسهم فيما يتعلق بإستثمارات الأسهم الخاصة بها وأدوات الدين يتم تصنيف هذه الأصول إما بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الإئتمان في عدم قدرة احد أطراف الأداة المالية على الوفاء بإلتزاماته مسببا بذلك خسارة مالية للطرف الآخر إن سياسة الجهة المصدرة تجاه تعرضها لمخاطر الإئتمان تتطلب مراقبة تلك المخاطر بشكل دائم وتهدف الجهة المصدرة إلى تجنب التركيزات الإئتمانية للمخاطر في أفراد أو مجموعات من العملاء في موقع محدد أو نشاط معين ويأتي ذلك من خلال تنويع الأنشطة كما يتم الحصول على ضمانات حيثما كان ذلك مناسبا.

قد ينشأ عن النظم القانونية والتنظيمية بيئة متقلبة بالنسبة للاستثمار وأنشطة الأعمال

إن **الجهة المُصدرة** تعمل من خلال أنشطة خاضعة للتنظيم في دول متعددة. وقد تتغير اللوائح المحلية بشكل يؤثر تأثيرًا سلبياً على أعمال واحدة أو أكثر. وقد يكون ذلك نتيجة لازدياد المنافسة بفعل إصدار المزيد من التراخيص للشركات أو التغيير في شروط التراخيص بما يؤثر على أنشطة أو مستوي ربحية نشاط تجاري معين. ومن الممكن أيضًا فرض قيود على الملكية أو على نطاق الأنشطة التي تزاولها **الجهة المُصدرة**. لا يمكن التأكيد على أن أية حكومة في أي دولة تعمل من خلالها **الجهة المُصدرة** لن تعمل على تطبيق لوائح أو سياسات مالية أو نقدية بما في ذلك السياسات أو اللوائح أو التفسيرات القانونية الجديدة للوائح الحالية التي تؤثر على أو تتصل بالاستملاك أو التأميم أو الضرائب أو أسعار الفائدة أو الضوابط الخاصة بالصرف أو اتخاذ هذه الحكومات لإجراءات قد تكون لها نتائج سلبية مؤثرة على أعمال **الجهة المُصدرة** ووضعها المالي ونتائج عملياتها أو تطلعاتها.

المخاطر المتعلقة بالكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

قد تخلق الأنظمة القانونية والتنظيمية بيئة غير مؤكدة لأنشطة الاستثمار والأعمال، في حين أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في طور تطوير مؤسسات الحكم والأنظمة القانونية والتنظيمية، التي لم تثبت بعد كما هي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وقد سنت الكويت، إلى جانب بلدان أخرى في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، تدابير لتعزيز الكفاءة واليقين بشكل أكبر ضمن نظمها القانونية والتنظيمية. ومن بين هذه التدابير، اضطلعت الكويت والبلدان الواقعة في منطقة مجلس التعاون الخليجي بالتزامات بموجب الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ("الجات") (كما تديرها منظمة التجارة العالمية)، وقد سنت الكويت بالفعل تشريعات تشمل، في جملة أمور، زيادة ملكية الأجانب. ومع ذلك، قد تواجه الكويت تغيرات في اقتصادها وسياساتها الحكومية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، السياسات المتعلقة بالاستمرار في زيادة ملكية الأجانب وفقًا لالتزامات الكويت في اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية) والتي قد تؤثر على أعمال الجهة المصدرة.

تستمر الكويت والنظم القانونية الأخرى في دول مجلس التعاون الخليجي في التطور وهذا قد يخلق بيئة غير مؤكدة للاستثمار ونشاط الأعمال

الكويت والعديد من دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في مراحل مختلفة من تطوير مؤسساتها القانونية والتنظيمية التي تتميز بها الأسواق الأكثر تطوراً. نتيجة لذلك، قد لا يتم تطبيق الضمانات الإجرائية بالإضافة إلى اللوائح والقوانين الرسمية بشكل ثابت. في بعض الحالات، قد لا يكون من الممكن الحصول على الحلول القانونية المقدمة بموجب القوانين واللوائح ذات الصلة في الوقت المناسب. بما أن البيئة القانونية لا تزال عرضة للتطور المستمر، فقد يواجه المستثمرون في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي حالة من عدم اليقين فيما يتعلق بأمن استثماراتهم. أي تغييرات غير متوقعة في النظم القانونية في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي قد يكون لها تأثير سلبي ملموس على الاستثمارات التي قامت بها الجهة المصدرة أو قد تقوم بها في المستقبل، والتي قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال الجهة المصدرة المالية، نتائج العمليات والآفاق.

المخاطر التشغيلية

من الممكن أن تنشأ المخاطر التشغيلية والخسائر عن التدليس أو أخطاء الموظفين أو عدم التوثيق السليم للمعاملات أو عدم الحصول على التفويض الداخلي الملائم أو عدم الامتثال للمتطلبات التنظيمية أو عدم تنفيذ قواعد ونظم مباشرة الأنشطة التجارية، كما يمكن أن تنشأ عن الأعطال التي تحدث في الأجهزة أو وقوع الكوارث الطبيعية أو تعطل النظم الخارجية (للأطراف المتعاقد معها أو الموردين مثلاً)، وهو ما قد يكون له تأثير على أداء **الجهة المُصدرة**. لدى **الجهة المُصدرة** إطار عمل للمخاطر التشغيلية يستخدم لإدارة مخاطر التشغيل من خلال تحديد وقياس ومراقبة ورصد المخاطر والإبلاغ عنها. وعلى الرغم من تنفيذ هذا الإطار، فإنه من غير الممكن إزالة كل من هذه المخاطر التشغيلية بالكامل.

مخاطر أمن الإنترنت (الأمن السيبراني)

تعتمد **الجهة المُصدرة** على نظمها المعلوماتية والتكنولوجية التي تتعرض لمخاطر سيبرانية محتملة. وتملك **الجهة المُصدرة** حصة في أعمال تتعامل مع الإنترنت، وكلها معرضة لمخاطر سيبرانية. الجهات الفاعلة السيبرانية المتطورة تستغل نقاط الضعف لسرقة معلومات وأموال وتطور القدرات على قطع أو إتلاف

الخدمات أو تهديد تسليمها. ويمكن أن تسبب هذه الهجمات أضرار مالية وأضرار أخرى جسيمة تتعلق بالسمعة **للجهة المصدرة**. ولدى **الجهة المُصدرة** أنظمة مطبقة لإدارة المخاطر السيبرانية بشكل كاف والمراجعة والتحديث المستمرين لعملياتهم الحالية من أجل مواجهة المخاطر الجديدة. ومع ذلك، ونظراً للتعقيدات المتزايدة ونطاق احتمال وقوع هجمات من خلال الإنترنت، فإنه ليس من الممكن الحد من كل المخاطر لمخالفات جوهرية للأمن مما قد يؤدي إلى انقطاع الأعمال ومن ثم إفشاء معلومات سرية وإحداث مخاطر مالية و/أو قانونية وأضرار لسمعة **الجهة المُصدرة**.

المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة(ESG)

قد تتعرض الجهة المصدرة لمخاطر تتعلق بالبيئة والمجتمع والحوكمة نتيجة تطور المتطلبات التنظيمية أو تزايد توقعات المستثمرين والمجتمع. على سبيل المثال، قد تفرض الحكومات أو الجهات التنظيمية التزامات جديدة تتعلق بالاستدامة البيئية أو تقارير الإفصاح عن البصمة الكربونية أو معايير الحوكمة. عدم الامتثال لمثل هذه المتطلبات أو التأخر في تطبيقها قد يؤثر سلباً على سمعة الجهة المصدرة، ويؤدي إلى تكاليف إضافية، أو يحد من فرصها في الوصول إلى بعض أسواق التمويل العالمية.

المخاطر الجيوسياسية

تعمل الجهة المصدرة في بيئة إقليمية ودولية قد تشهد أحداثاً جيوسياسية غير متوقعة مثل النزاعات أو التوترات الإقليمية أو فرض العقوبات الاقتصادية أو القيود التجارية. مثل هذه التطورات قد تؤثر على استقرار الأسواق أو حركة رؤوس الأموال أو سلاسل التوريد، مما قد ينعكس سلباً على أعمال الجهة المصدرة وأدائها المالي.

مخاطر السيولة

قد تواجه الجهة المصدرة مخاطر مرتبطة بالسيولة في حال عدم القدرة على الحصول على التمويل المطلوب أو عدم توافر النقد الكافي لتلبية التزاماتها قصيرة الأجل. يمكن أن تنشأ هذه المخاطر نتيجة تقلبات الأسواق أو تشدد شروط الائتمان أو انخفاض في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. أي ضغوط سيولة جوهرية قد تحد من قدرة الجهة المصدرة على الوفاء بالتزاماتها المالية أو تمويل توسعاتها المستقبلية.

المخاطر الرقابية المتعلقة بالجهة المصدرة

إن التغيرات في القوانين أو التعليمات السارية أو تفسير أو تنفيذ تلك القوانين أو التعليمات أو عدم الالتزام بها قد يخلف أثر سلبي على أعمال الجهة المصدرة .وفي هذه الحالة، فإن عائدات وتوزيعات أرباح الجهة المصدرة قد تتأثر سلباً.

الإفلاس في القانون الكويتي

تتساوى كافة المطالبات أو الحقوق التي يطالب بها المساهمين في الأسهم المزمع إصدارها أو من ينوب عنهم في المرتبة ودون أي تمييز مع الأسهم القائمة للشركة المصدرة. وفي حالة صدور الحكم بإفلاس الجهة المصدرة، فإن أحكام الإفلاس المنصوص عليها فى قانون الإفلاس رقم 71 لسنة 2020 وأحكام التنفيذ على أصول الجهة المصدرة، قد يؤثرا تأثيراً سلبياً على قدرة الجهة المصدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المساهمين أو رد أموال حملة الأسهم في حالة الإفلاس، وتصنف أي مطالبات لمساهمي الجهة المصدرة بدرجة أقل في المرتبة للمطالبات ذات الأولوية طبقاً للقانون لصالح الدولة والجهات الحكومية والضريبية والعمالية والدائنين المرتهنين وغيرها من جميع دائني الجهة المصدرة.

كما أن الحصول على حكم إفلاس نهائي في الكويت قد يستغرق عدة سنوات. لذلك، لا يوجد ثمة تأكيد بأن المساهمين سوف يحصلون على كامل قيمة مطالباتهم أو الحصول عليها على الإطلاق في حالة إفلاس الجهة المصدرة.

القوة القاهرة

قد تحدث تغيرات غير متوقعة تعيق وفاء الجهة المصدرة بالتزاماتها فيما يتعلق بالعمليات الحالية والمخططة لها في المستقبل. وتتضمن حالات القوة القاهرة على سبيل المثال لا الحصر وقوع الحوادث أو اندلاع الحروب أو الثورات أو أعمال الشغب أو العصيان المدني أو أحداث القضاء والقدر أو وقوع الكوارث الطبيعية والإضرابات أو النزاعات العمالية. وليس هناك ضمان لاستمرار الأداء المالي للجهة المصدرةفي المستقبل.

لقد ظل الأداء المالي للجهة المصدرة منذ التأسيس يلقى الدعم من الظروف الاقتصادية القوية في دولة الكويت ومنطقة دول مجلس التعاون الخليجي وذلك خلال تلك الفترة على خلفية الإستقرار السياسي والارتفاع المستمر في أسعار النفط. ولا يمكن أن يكون هناك ضمان باستمرارية الأداء المالي للجهة المصدرة في

المستقبل، أو أن نمو واستقرار الأسواق التي تعمل وتستثمر فيها الجهة المصدرة سوف يستمر. ونظراً للعلاقات المتداخلة بين الأسواق المالية العالمية، وجب على المستثمرين ملاحظة أن نشاط الجهة المصدرة وأداؤها المالي يمكن أن يتأثرا تأثراً سلبياً بالتطورات السياسية والاقتصادية والتطورات الأخرى ذات الصلة وذلك داخل وخارج منطقة دول مجلس التعاون الخليجي ومنطقة دول الشرق الأوسط.

وتستمر الجهة المصدرة في تطوير نظمها وذلك استجابةً للنمو المتوقع وزيادة الدقة والتخصص في إدارة أصولها واستثماراتها. وفي حين ترى الجهة المصدرة أنها تملك الضوابط التشغيلية والإدارية الملائمة، إلا أن أي سوء إدارة أو غش أو احتيال أو إخفاق في النهوض بمسؤوليات الجهة المصدرة، أو الدعاية السلبية الناشئة عن تلك الأعمال، أو توجيه اتهام من أي طرف آخر لها، يمكن أن يؤثر تأثيراً سلبياً على قدرة الجهة المصدرة تحقيق نتائج مالية إيجابية في المستقبل من خلال أي محافظ ائتمان أو استثمارات أو قدرتها على زيادة هذا الدخل.

السيولة وتغير سعر الأسهم

قد لا يتمكن المكتتبين من بيع أسهمهم، (بما فيها أسهم الطرح)، بسعر الطرح أو بقيمة أعلى، وقد لا يتمكنون من بيعها مطلقاً، إذ أن أسعار أسهم الطرح بعد الاكتتاب قد تتأثر بعدة عوامل تكون تحت سيطرة الجهة المُصدرة وأخرى خارج سيطرتها، ويشمل ذلك - دون حصر- التغيرات التي تطرأ على نتائج عمليات الجهة المُصدرة، وظروف السوق، أو التغيرات التي تطرأ على الأنظمة الحكومية. على المكتتبين أن يدركوا أن قيمة الاستثمار في الأسهم، (بما في ذلك أسهم الطرح)، قد تنخفض وقد ترتفع. ويمكن أن يكون سعر السوق لأسهم الطرح متذبذباً وقد يخضع لتقلبات كبيرة بسبب التغير في جاذبية سوق أسهم الطرح للمستثمرين. وقد شهدت أسواق الأسهم، من وقت لآخر، تقلبات كبيرة في الأسعار وأحجام التداول، مما أثر على أسعار الأوراق المالية، والتي قد لا تكون ذات علاقة بأداء الجهة المُصدرةأو توقعاتها. علاوة على ذلك، قد تكون نتائج عمليات الجهة المُصدرةوتوقعاتها من وقت لآخر أقل من توقعات المحللين والسوق عموما. ويمكن أن تؤدي أي من هذه الأحداث إلى انخفاض في سعر السوق للأسهم.

المخاطر ذات الصلة بأسهم الطرح

الاستثمار في أوراق مالية في الأسواق النامية والناشئة يتضمن بوجه عام نسبة مخاطر مرتفعة

يجب على المستثمرين في الأسواق النامية والناشئة – مثل الكويت - العلم أن هذه الأسواق تخضع إلى مخاطر أكبر من الأسواق الأكثر تطورا، بما في ذلك مستوى أعلى للتقلب ومحدودية السيولة والتغييرات في البيئة السياسية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، ليس هناك ضمان أن أسواق الأوراق المالية المعرضة لخطر الأسواق النامية والناشئة - مثل الأسهم - لن تتأثر سلباً بأحداث في مكان آخر وخاصة في الأسواق الناشئة.

وتشمل المخاطر المحددة في دولة الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا التي يمكن أن ينتج عنها تأثير مادي سلبي على أعمال الشركة المصدرة ووضعها المالي ومستقبلها ما يلي:

- عدم الاستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي.
- أعمال خارجية تتعلق بالحرب والنزاعات المدنية أو العداءات أو النزاعات الأخرى.
- الاضطراب أو العنف المحلي.
- زيادة التضخم وتكلفة المعيشة.
- النظم الضريبية والقوانين الضريبية المتغيرة بما في ذلك فرض الضرائب في الدول التي لا تفرض ضرائب وزيادة الضرائب في الأماكن منخفضة الضريبة.
- التدخلات الحكومية وسياسة الحماية الحكومية.
- التغييرات السلبية المحتملة في القوانين والممارسات الرقابية وتشمل الهياكل القانونية والقوانين الضريبية.
- الصعوبات في توظيف الموظفين وإدارة العمليات.
- النظم القانونية التي يمكن أن تجعل من الصعب على الشركة المصدرة تنفيذ حقوق ملكيتها الفكرية والتعاقدية.
- القيود على حق تحويل أو إخراج العملة.
- مخاطر عدم القدرة على تحصيل بعض الأرصدة أو تحصيلها خلال وقت أطول.
- التغير في سعر الصرف.
- الصعوبات اللوجستية وصعوبات الإتصال.

لذا ينبغي على المستثمرين المحتملين ممارسة العناية الخاصة لتقييم المخاطر المعنية ويجب عليهم تحديد ما إذا كان الاستثمار في الاوراق المالية ملائم في ضوء تلك المخاطر. وعموما، فإن الاستثمار في الأسواق النامية والناشئة مناسب أكثر للمستثمرين المؤهلين الذين يتفهمون كافة المخاطر المعنية.

ملائمة الاستثمار

يتعين على كل مستثمر محتمل في الأسهم أن يحدد ملاءمة ذلك الاستثمار وذلك في ضوء ظروفه الخاصة. وعلى وجه الخصوص، يتعين على كل مستثمر محتمل القيام بما يلي :

- أن يكون لديه معرفة وخبرة كافية للقيام بتقييم مُجدي للأسهم ومميزات ومخاطر الاستثمار في الأسهم، والمعلومات الواردة في هذه النشرة.
- أن يتمكن من الوصول إلى الأدوات التحليلية المناسبة وأن يكون على دراية بها وذلك لتقييم أي إستثمار في الأسهم في سياق وضعه المالي الخاص، وكذلك تقييم تأثير الأسهم على محفظته الإستثمارية بصفة عامة.
- أن يكون لديه فهم تام بشروط الإستثمار في أسهم الشركة، وأن يكون على دراية بسير الأعمال في أية أسواق مالية ذات صلة.
- أن يكون قادراً بمساعدة مستشار إستثمار على تقييم السيناريوهات المحتملة للعوامل الاقتصادية وغير ذلك من العوامل التي يمكن أن تؤثر على استثماره وقدرته على تحمل المخاطر المحتملة.

توزيع الأرباح

يحق لحاملي أسهم الطرح الحصول على توزيعات الأرباح المستقبلية المعلنة من الشركة المصدرة. (وتسعى الشركة المصدرة إلى الحفاظ على سياسة مستقرة في معدلات توزيع الأرباح والتي تعكس رؤية الشركة المصدرة المستقبلية في استمرار الأرباح المتكررة) ولا تسعى الشركة المصدرة إلى إنشاء احتياطيات غير قابلة للتوزيع على المساهمين ما عدا تلك التي تفرضها القوانين والأنظمة. وستقوم الشركة المصدرة بتوزيع الأرباح متى وجد مجلس الإدارة ذلك مناسباً. وعلاوة على ذلك، فإن سياسة توزيع الأرباح قد تتغير من وقت لآخر.

المخاطر المتعلقة بعدم ربحية أو بيع حقوق الأولوية

لا يوجد ما يضمن ربحية السهم من خلال التداول به بسعر أعلى. كما أنه ليس هنالك ضمان لوجود الطلب الكافي في السوق لممارسة حقوق الأولوية أو لتحصيل أي تعويض من الجهة المصدرة عن عدم ممارسة الحقوق. وفي حال عدم تمكن المستثمرين من بيع او التصرف في حقوق الأولوية قبل نهاية فترة تداول حقوق الأولوية أو فترة ما قبل قفل باب الإكتتاب في الأسهم بخمسة أيام عمل على الأقل وفي حال لم يكتتب المستثمرون أو فشلوا في اتباع اجراءات الاكتتاب في الحقوق بالطريقة الصحيحة، فلا يوجد ضمان بأنه سيتم توزيع مبلغ تعويض عليهم، وبذلك سيؤدي إلى تكبدهم بعض الخسائر. وعليه، يجب على المستثمرين مراجعة التفاصيل الكاملة لآلية إدراج وتداول حقوق الأولوية في قواعد بورصة الكويت وفي الأحكام المعمول بها في اللائحة التنفيذية لقانون هيئة اسواق المال واللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 وطريقة عملها ويجب أن يكونوا على دراية بجميع العوامل المؤثرة عليهم، للتأكد من أن أي قرار استثماري سيقوم على الوعي والفهم الكامل لطبيعة الاستثمار والمخاطر المتعلقة به .

مخاطر نقص الطلب على حقوق الأولوية وأسهم الجهة المصدرة أو العدول عن الاكتتاب

لا يوجد ضمان بأن يكون هناك طلب كاف على حقوق أولوية اكتتاب الجهة المصدرة خلال فترة التداول وذلك لتمكين أصحاب حقوق الأولوية من بيع تلك الحقوق وتحقيق ربح منها. كما أنه ليس هناك أي ضمان بأنه سيكون هناك طلب كاف على أسهم الجهة المصدرة من قبل المساهمين المؤهلين خلال فترة الطرح المتبقية، وفي هذه الحالة لن يكون هناك تعويض لأصحاب حقوق الأولوية غير الممارسة. وبالإضافة إلى ذلك، ليس هناك ضمان أنه سيكون هناك طلب كاف في السوق على الأسهم التي يحصل عليها المكتتب من خلال ممارسة حقوق الأولوية، أو من خلال الطرح المتبقي، أو من السوق مما سيؤثر سلبا على سعر السهم وربحية الجهة المصدرة والمساهم. كما أنه لا يوجد أي ضمان لنجاح الاكتتاب أو عدم العدول عنه و في حالة العدول عن الاكتتاب لن يتمكن أصحاب حقوق الأولوية من ممارسة حقهم في الاكتتاب في الأسهم المقررة لهذه الحقوق ما يمكن أن يؤدي إلى خسارة صاحب حق الأولوية للثمن المسدد منه مقابل الحق دون أن يكون لهم حق الرجوع على الجهة المصدرة أو على وكيل الاكتتاب أو على وكيل المقاصة والإيداع بأي مطالبة أو تعويض. كما يُشترط لإدراج واستمرار تداول حقوق الأولوية في زيادة رأس مال الجهة المصدرة أن تظل أسهم الجهة المصدرة متداولة في البورصة طوال فترة الاكتتاب في أسهم الطرح.

مخاطر المضاربة في حقوق الأولوية

تخضع المضاربة في حقوق الأولوية لمخاطر من شأنها أن تتسبب في خسائر جوهرية. تتأثر حدود تداول الأسعار اليومية لأسهم الإصدار بالحدود الخاصة التي يخضع لها السهم. وهناك علاقة طردية بين سعر سهم الجهة المصدرة والسعر المرجعي. وبناء على الحدود السعرية اليومية لتداول السهم، وفي حال عدم قيام المضارب ببيع حقوق الأولوية الموجودة أو الاكتتاب فيها قبل نهاية فترة التداول فإنه سيكون عرضة للخسائر.

انخفاض نسبة الملكية الحالية

إذا لم يقم المساهمون المؤهلون بممارسة حقهم بالإكتتاب قبل آخر موعد لاستلام الطلبات ودفع كامل قيمة الأسهم المطلوب الإكتتاب فيها، كما هو موضح في هذه النشرة، فستنخفض نسبة ملكيتهم وقدرتهم على التصويت في الشركة المصدرة، وبالتالي ستنخفض النسبة المئوية التي تمثل حصتهم الحالية في رأس مال الشركة المصدرة بعد انتهاء الإكتتاب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المساهميناالمؤهلين كما في يوم الاستحقاق الذين مارسوا حقوقهم الكاملة قد يتعرضون لانخفاض نسبة ملكيتهم، حيث سيتم تدوير عدد أسهمهم إلى أقرب عدد صحيح لأسهم الطرح. ومع ذلك، سيكون هؤلاء المساهمين قادرين على الإكتتاب في أسهم إضافية، وهو الأمر الذي قد يمكنهم من المحافظة على أو زيادة نسبة ملكيتهم في الشركة المصدرة.

ضرائب على دفعات أسهم الطرح

إن تطبيق أحكام قانون ضريبة الدخل غير مؤكد، ومن الممكن فرض ضريبة الدخل على حاملي أسهم الطرح من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي.

لا يمكن الجزم بإمكانية تطبيق قانون ضريبة الدخل الكويتي من عدمه على حاملي أسهم الطرح من الشركات من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي (كما هو وارد في هذه النشرة "الضرائب"). إلا أن هناك احتمال لفرض ضريبة الدخل مستقبلاً على حاملي أسهم الطرح من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك في حال قررت إدارة ضريبة الدخل في وزارة المالية في دولة الكويت ("إدارة الضريبة") و/أو المحاكم الكويتية أن العوائد الناتجة عن أسهم الطرح تمثل عملية "استثمار في دولة الكويت" (وبحيث تشكل ممارسة لنشاط تجاري في دولة الكويت لغرض تطبيق قانون ضريبة الدخل في دولة الكويت)، حتى في حال عدم وجود أي محل إقامة لحامل أسهم الطرح في دولة الكويت أو في حال تم تأسيسه خارج دولة الكويت.

لم يصدر حتى تاريخ هذه النشرة عن إدارة الضريبة أي تصريح رسمي حول تفسيرها و/أو تطبيقها للمتطلبات المشار إليها في الفقرة السابقة أعلاه في إطار عملية مشابهة لعملية إصدار أسهم الطرح.كما أنه لم تعرض على المحاكم في دولة الكويت والتي يكون لها قرار الفصل في هذه المسألة) أية قضية تتعلق بتطبيق ضريبة الدخل على النحو المشار إليه أعلاه. وبناء عليه، وبالرغم من عدم وجود أي سوابق لفرض إدارة الضريبة لضريبة الدخل على أرباح أسهم الطرح من غير دول مجلس التعاون الخليجي في الحالات المشار إليها أعلاه، فإنه يستحيل التأكيد بشكل جازم كيف سيكون موقف إدارة الضريبة و/أو المحاكم الكويتية لجهة تطبيق قوانين الضرائب كما هي معرفة في القسم المنصوص عليه في نشرة الإكتتاب هذه بشأن (" **الضرائب**") من الناحية العملية. كما أن موقف جهة تطبيق القوانين الضريبية في دولة الكويت لم يكن موحدا بشكل عام.

في حال قررت إدارة الضريبة أو المحاكم الكويتية أن العوائد التي تسدد إلى حامل أسهم الطرح من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي والمتعلقة بأسهم الطرح المملوكة منه تمثل عملية استثمار داخل دولة الكويت (وتشكل بالتالي ممارسة لنشاط تجاري في دولة الكويت لغرض تطبيق ضريبة الدخل وفقاً للقانون الكويتي)، فإن الشركة المذكورة تصبح خاضعة للضرائب في دولة الكويت بواقع 15% على الربح الصافي واحتمالياً على الأرباح العائدة للشركة، وكذلك وجوب التصريح وتقديم الطلبات المناسبة في هذا الخصوص (بما في ذلك وجوب تقديم الإقرار الضريبي في دولة الكويت). بالإضافة إلى ذلك، فإنه يتوجب على الشركة المصدرة أن تستقطع ما يعادل 5% من أي مبالغ تسدد مباشرة من الشركة المصدرة إلى حاملي أسهم الطرح في حالات محددة، بانتظار قيام حاملي أسهم الطرح المعني بتسوية وضعهم الضريبي. (يرجى مراجعة المنصوص عليه في فقرة الضرائب-في هذا الخصوص).

في حين أن تطبيق أحكام قانون الضرائب الكويتي من عدمه هو غير مؤكد، فإن الشركة المصدرة لا تضمن بأن حاملي أسهم الطرح الذين هم من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي لن يخضعوا لقانون ضريبة الدخل في الحالات المذكورة أعلاه. وعليه، فإنه يتوجب على المستثمرين المحتملين الرجوع إلى مستشاريهم الضريبيين للوقوف على النتائج المترتبة على تطبيق قوانين الضرائب الكويتية والبلدان الأخرى ذات الصلة فيما يتعلق بشراء وتملك وتداول أسهم الطرح واستلام توزيعات الأرباح بموجب أسهم الطرح (يرجى مراجعة المنصوص عليه في نشرة الإكتتاب هذه بشأن – *الضرائب*- في هذا الخصوص).

يمكن تطبيق ضريبة الدخل على الشركات وغيرها من الهيئات في الكويت وتطبيق ضريبة القيمة المُضافة

إن الشركة المصدرة غير خاضعة حالياً لضريبة أرباح الشركات داخل الكويت. ولكن في 14 مارس 2016، وافق مجلس الوزراء الكويتي على خطة لتطبيق ضريبة دخل على الشركات بنسبة 10% على صافي أرباح الشركات الكويتية التي يمكن تطبيقها على الشركة المصدرة، وعلى أمناء الحفظ ومديري الأصول، والشركات، وصناديق الاستثمار، والمؤسسات التجارية، وشركات مشابهة أخرى مؤسسة في دول أجنبية وعلى أي شخص طبيعي يمارس الأعمال التجارية في الكويت في السنوات القادمة. ولم يتم إصدار قانون ضريبة القيمة المضافة المقترحة على الشركات حتى تاريخ هذه النشرة، حيث يصدر القانون عادةً من خلال إقراره في مجلس الأمة الكويتي وتوقيعه من أمير البلاد ونشره في الجريدة الرسمية. وبالتالي، في الوقت الحالي، فإن تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة المقترحة على الشركات بموجب قانون بشكلها المقترح من مجلس الوزراء أو اعتمادها ليس مؤكدا. وفي حال فرضت السلطات الكويتية أنظمة ضريبية جديدة على الشركة المصدرة (سواء فيما يتعلق بضريبة الشركات أو غيرها)، أو في حال أدخلت أي تغيرات أخرى على القوانين الضريبية التي تجعل القيام بأعمال تجارية في الكويت أقلّ جاذبية، قد يكون لذلك بالتالي أثر سلبي جسيم على الأعمال التجارية للشركة المصدرة وعلى نتائج العمليات وعلى التدفق النقدي والوضع المالي. وينص

اقتراح القانون على فرض التزام محجوز ضمان الضريبة على الدفعات إلى المؤسسات غير المقيمة. حالياً، ينص اقتراح القانون على التزام محجوز ضمان الضريبة على والفوائد والأتعاب الفنية بنسبة 10% وعلى رسوم التأمين بنسبة 5% ولكن ليس على أرباح الأسهم.

ومن المتوقع تطبيق دولة الكويت قانون الضريبة على القيمة المضافة ، في حين تم تطبيق ضريبة القيمة المضافة في غالبية دول مجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من عدم تأكيد تطبيق هذه الضريبة على الخدمات المالية، إلا أن التطبيق قد يسبب آثاراً اقتصادية على وضع الشركة المالي ونتائج أعمالها وآفاقها.

تغير القانون

تخضع الشروط والأحكام الخاصة بأسهم الطرح هذه للقانون الكويتي والممارسة الإدارية السارية في دولة الكويت كما في تاريخ هذه النشرة. ولا يمكن تقديم تأكيد بشأن تأثير أي تعديل محتمل على القانون الكويتي أو الممارسة الإدارية بعد تاريخ هذه النشرة، كما لا يمكن تقديم تأكيد بشأن ما إذا كان مثل ذلك التعديل أو التغيير قد يؤثر بالسلب على قدرة الشركة المصدرة على سداد توزيعات الأرباح أو الوفاء بالالتزامات الناشئة بموجب أسهم الطرح حسبما يكون الوضع.

مخاطر فرض الضرائب على أرباح الأسهم

يقتضي التنويه هنا إلى أن المادة 150 مكررا من قانون هيئة أسواق المال قد نصت على أنه: "مع عدم الإخلال بالإعفاءات الضريبية المقررة على أرباح التصرف في الأوراق المالية الصادرة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، تعفى من الضريبة عوائد الأوراق المالية والسندات وصكوك التمويل وكافة الأوراق المالية الأخرى المماثلة، أياً كانت الشركة المصدرة لها". ومع ذلك فإنه لا يمكن تأكيد تطبيق هذا النص على الشركة المصدِرة كما لا يوجد ضمانة على عدم تعديل هذا النص في المستقبل. وبالتالي، فإن الدفعات التي تسددها الشركة المصدرة والمتعلقة بالأسهم قد تخضع للضرائب في حال تعديل النص سالف الذكر أو صدور قانون خاص بالضريبة في دولة الكويت.

قد تدخل دول مجلس التعاون الخليجي في اتحاد نقدي

هناك احتمال أن تتخلى كل من مملكة البحرين ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة قطر عن العملات الوطنية لكل منهم لصالح عملة خليجية موحدة في المستقبل. وإذا تم اعتماد عملة خليجية موحدة، فإن التقارب والتوافق اللازم للقوانين والسياسات والإجراءات سوف يحدث تغيرات كبيرة على البنية الأساسية الاقتصادية والسياسية في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي. وحتى الآن، لم يتم الإعلان عن جدول زمني رسمي لتطوير الاتحاد النقدي ولا توجد في الوقت الحالي أي تفاصيل لتشريعات أو سياسات جديدة. ورغم ذلك، يتعين على المساهمين والمستثمرين المحتملين أن يكونوا على علم بأن التشريعات الجديدة وأي تحول ناتج في السياسات والإجراءات النقدية في الكويت قد يؤثر على قدرة الشركة المصدرة على الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن الأسهم.

الضرائب

يعتمد هذا الملخص للضرائب في الكويت على مرسوم ضريبة الدخل الكويتي رقم 3 لسنة 1955 ("المرسوم")، وتعديلاته بموجب القانون رقم 2 لسنة 2008 بشأن تعديل بعض أحكام مرسوم ضريبة الدخل الكويتي رقم 3 لسنة 1955 ("**التعديل**")، واللائحة التنفيذية للتعديل ("**اللائحة**")، إضافةً إلى العديد من القرارات الوزارية والمنشورات الدورية الصادرة بهذا الشأن من وزارة المالية الكويتية ("الوزارة") والقرار الإداري (ويشار إليها جميعًا بـ "القوانين الضريبية") كما تم تفسيرها

وتطبيقها من قبل إدارة ضريبة الدخل ("**إدارة الضريبة**") في تاريخ نشرة الاكتتاب هذه. وأي تغييرات لاحقة في القوانين الضريبية أو في تفسيرها أو تطبيقها من قبل إدارة الضريبة ستؤثر على هذا الملخص.

ضريبة الدخل

وفقًا للقوانين الضريبية، تُفرض ضريبة الدخل بنسبة 15% على صافي الدخل والأرباح الرأسمالية المحققة من قبل أي كيان اعتباري، بغض النظر عن مكان تأسيسه، الذي يمارس نشاطًا تجاريًا أو اقتصاديًا في دولة الكويت.

ومع ذلك، منحت إدارة الضريبة حتى الآن إعفاءً لهذه الكيانات الاعتبارية المؤسسة في الكويت أو في أي من دول مجلس التعاون الخليجي (ويشار إليها في نشرة الاكتتاب هذه بـ"**الكيانات الاعتبارية الخليجية**")، وفرضت الضريبة فقط على الكيانات الاعتبارية غير الخليجية (ويشار إليها في نشرة الاكتتاب هذه بـ"**الكيانات الاعتبارية غير الخليجية**")، والتي تشمل - توضيحًا - المساهمين في الكيانات الاعتبارية الخليجية الذين هم أنفسهم كيانات اعتبارية غير خليجية، في حال ممارستهم للنشاط التجاري في الكويت. وبالتالي، فإن الفقرات التالية في هذا القسم تنطبق فقط على الكيانات الاعتبارية غير الخليجية. وبموجب اللائحة، يُعتبر الدخل الناتج عن استثمار الأموال داخل الكويت دخلًا متحققًا من ممارسة الأعمال في الكويت، وبالتالي يخضع لضريبة الدخل.

وبموجب المادة 150 مكرر، التي أُضيفت بموجب القانون رقم 22 لسنة 2015 بتعديل القانون رقم 7 لسنة 2010 ("تعديل هيئة أسواق المال")، تُعفى عوائد الأوراق المالية، والسندات، والصكوك التمويلية، وجميع الأوراق المالية المماثلة، بغض النظر عن مصدرها، من الضريبة ("الإعفاءات الضريبية"). وقد تم تأكيد الإعفاءات الضريبية بموجب القرار الإداري الصادر عن الوزارة.

ورغم ما سبق، فإن تطبيق وإنفاذ النظام الضريبي الكويتي والإعفاءات الضريبية لا يزال غير مؤكد.

يرجى مراجعة قسم "*عوامل المخاطر – المخاطر المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية*" إن تطبيق وإنفاذ النظام الضريبي الكويتي غير مؤكد، وقد يخضع حاملو الأسهم الذين يُعدّون كيانات اعتبارية غير خليجية لنظام الضريبة الكويتي في بعض الظروف المحدودة.

الأفراد غير خاضعين لأي ضريبة دخل على دخلهم أو أرباحهم الرأسمالية في الكويت.

ولأغراض هذا القسم، يشمل مصطلح "***الكيان الاعتباري***" شركات التضامن، وشركات التوصية البسيطة، أو المشروعات المشتركة. وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي حاليًا كلًا من: دولة الكويت، مملكة البحرين، سلطنة عمان، دولة قطر، المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

الاستقطاع الضريبي

وفقًا للائحة، فإن أي طرف كويتي يقوم بسداد أي مبلغ (ويُشار إليه في هذا القسم بـ"الدافع") لأي طرف آخر (ويُشار إليه في هذا القسم بـ"المستفيد")، بغض النظر عن مقر تأسيسه، ملزمٌ باقتطاع 5% من كل مبلغ يتم دفعه، إلى أن تصدر إدارة الضريبة شهادة براءة ذمة ضريبية تُجيز الإفراج عن المبلغ المحتجز.

ولا يُشترط على الدافع تحويل المبلغ المقتطع فورًا إلى إدارة الضريبة، بل يقوم باحتجازه وإطلاقه إما:

1. لصالح المستفيد عند تقديمه شهادة براءة ذمة ضريبية من إدارة الضريبة تفيد بأنه غير خاضع أو معفى من الضريبة، أو أنه تكبّد خسائر، أو دفع أو ضمن دفع الضريبة المستحقة عليه.

2. أو، في حال عدم تقديم مثل هذه الشهادة، لصالح إدارة الضريبة عند الطلب.

وبحسب التفسير الحرفي للائحة، تشمل المدفوعات الخاضعة للاستقطاع توزيعات الأرباح.

وعلى الرغم من أن المدفوعات التي تقوم بها الشركة قد لا تكون خاضعة للاستقطاع بسبب الإعفاءات الضريبية، إلا أنه لا يوجد توجيه واضح من إدارة الضريبة بهذا الخصوص حاليًا، وبالتالي، هناك احتمال ضئيل بأن يكون الاستقطاع قابلًا للتطبيق، وفي هذه الحالة، ستكون الشركة مطالبة باقتطاع 5% من كل دفعة تُدفع لحاملي أسهم الطرح، على أن يتم الإفراج عن المبلغ عند تقديم حامل أسهم الطرح شهادة براءة ذمة ضريبية من إدارة الضريبة.

الضرائب الأخرى

باستثناء ما ذُكر أعلاه، يمكن سداد جميع المدفوعات المتعلقة بأسهم الطرح دون اقتطاع أو خصم أو استقطاع لأي ضرائب أو رسوم أو تكاليف حكومية مفروضة أو مستحقة من قبل أو نيابةً عن الكويت.

رسوم الطوابع

وفقًا لأحكام القوانين الضريبية المعمول بها في الكويت، لا يتحمل المساهمون أي رسوم طوابع، أو رسوم تسجيل، أو رسوم مماثلة في الكويت فيما يتعلق بنقل أسهم الطرح أو إصدار أسهم إضافية.

مساهمة الشركة في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

وفقًا للمرسوم الأميري الصادر بتاريخ 12 ديسمبر 1976 وتعديلاته، تلتزم الشركة، كسائر الشركات المساهمة الكويتية، بسداد مساهمة سنوية بنسبة 1% (واحد بالمائة) من صافي أرباحها السنوية (بعد خصم الاحتياطي القانوني) لصالح مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

الزكاة

تلتزم الشركة بسداد 1% (واحد بالمائة) من صافي أرباحها كزكاة، وفقًا للقانون رقم 46 لسنة 2006 والقرار الوزاري رقم 58 لسنة 2007، كلٌّ منهما بصيغته المعدلة.

معلومات عامة

هيئة أسواق المال

إن هيئة أسـواق المال بدولة الكويت هي الجهة الرقابية المولجة، وفقاً لأحكام قانون هيئة أسـواق المال رقم 7 لسـنة 2010 ولائحته التنفيذية المعدلة بالقرار رقم (72) لعام 2015 الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 2015 والتعديلات اللاحقة لها ، في شأن تنظيم عمليات إصدار وتسويق الأوراق المالية (بما في ذلك السندات) في دولة الكويت، وإصدار التراخيص والموافقات اللازمة لإصدار الأسهم وطرحها. وتخضع الشركة المصدرة في نشاطها التأميني لرقابة وحدة تنظيم التأمين كما تخضع إجراءاتها التنظيمية لوزارة التجارة والصناعة.

التغير الجوهري أو المادي

عدا ما تم الإفصاح عنه في **نشرة الاكتتاب** الماثلة، ليست هناك تغيرات جوهرية على المركز المالي **للجهة المصدرة** منذ 30 سبتمبر 2025.

مدقق الحسابات

المدقق المعين للجهة المصـدرة هو السـيد/ مكتب جرانت ثورنتن – القطامي والعيبان وشـركاه ، ويقع مقرهم التجاري في بناية السـوق الكبير - مبنى A - الدور التاسـع ص.ب 2986 الصـفاة - الرمز البريدي 13030 الكويت. وهو مكتب تدقيق معتمد في دولة الكويت من قبل وزارة التجارة والصـناعة وهيئة أسـواق المال الكويتية ومدرج ضمن قائمة مراقبي الحسابات المعتمدين والمرخص لهم بمزاولة أعمال مراقبي الحسابات في دولة الكويت من قبل جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

تم مراجعة البيانات المالية **للمصدر** للفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2025 بالإضافة إلى تدقيق البيانات المالية للمصدر ذاته للسنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 و31 ديسمبر 2023 و31 ديسمبر 2022 من قبل مكتب جرانت ثورنتن – القطامي والعيبان وشركاه

قرار الجمعية العمومية العادية ومجلس الإدارة

تمت الموافقة على إصدار الأسهم بموجب قرار مجلس إدارة **الشركة المصدرة** الصادر بتاريخ 6 أغسطس 2025 بناءً على قرار الجمعية العامة غير العادية للشركة المصدرة ("الجمعية العامة غير العادية") الصادر بتاريخ 19 أكتوبر 2025 والذى صرح لمجلس الإدارة بزيادة رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع والمؤشر به بالسجل التجاري للشركة المصدرة لدي وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 04 نوفمبر 2025، كما حصلت الشركة المصدرة على موافقة **هيئة أسواق المال** على زيادة رأس المال بتاريخ 2 سبتمبر 2025، كما وافقت **هيئة أسواق المال** على هذه النشرة بتاريخ 14يناير 2026.

المو افقة الرسمية

اعتمدت النسخة النهائية لنشرة الاكتتاب الماثلة من قبل **هيئة أسواق المال** بتاريخ 14 يناير 2026.

سجل المساهمين

تحتفظ الشـركة المصـدرة بسـجل مسـاهمي الشـركة لدي الشـركة الكويتية للمقاصـة ش.م.ك. طبقا لأحكام قانون الشـركات الكويتي رقم 1 لسـنة 2016 ولائحته التنفيذية، وتعديلاتهما.

المقاصة

يتم قبول تسوية المعاملات التي تتم على أسهم الشركة المصدرة والمقاصة بشأن أسهم رأس المال من خلال الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.

الرقابة على المصدر

الشـركة الأولى للتأمين التكافلي ش.م.ك.ع. شـركة مسـاهمة كويتية عامة تأسـست بتاريخ 25 يوليو 2000 ومسجلة في السجل التجاري في الكويت برقم 81584 . وتخضع الشركة المصدرة لرقابة كل من هيئة أسواق المال ووحدة تنظيم التأمين ووزارة التجارة والصناعة.

مرفق

النظام الأساسي.pdf
عقد التأسيس مع تعديلاته.pdf

البيانات المالية المجمعة

في الصفحات التالية المعلومات والبيانات المالية أدناه:

البيانات المالية غير المدققة عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2025.

البيانات المالية المدققة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.

البيانات المالية المدققة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

البيانات المالية المدققة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.

مرفقات

البيانات المالية غير المدققة عن الفترة المالية المنتهية في 30 سبتمبر 2025.pdf
البيانات المالية المدققة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024.pdf
البيانات المالية المدققة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2023.pdf
البيانات المالية المدققة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022.pdf

الرأي الشرعي حول زيادة رأس المال ونشرة الاكتتاب.pdf

الجهة المُصدرة

الشركة الأولى للتأمين التكافلي ش.م.ك.ع.

مبنى سوق الصفاة - الدور 1

ص.ب. 5713 الصفاة - 13058

الكويت

مدير الإصدار ووكيل الاكتتاب

شركة مجموعة أرزان المالية للتمويل والاستثمار

الشرق – ش أحمد الجابر – برج أرزان

ص.ب. 26442 الصفاة - 13125

الكويت

وكيل المقاصة والإيداع

الشركة الكويتية للمقاصة ش.م.ك.م

شارع مبارك الكبير، مبنى بورصة الكويت

ص.ب. 22077 الصفاة - 13081

الكويت

المستشار القانوني

شركة ميسان للمحاماة والاستشارات القانونية

شارع الشهداء، برج الحمراء، الطابق السابع عشر

ص.ب. 298 - الصفاة 13003

الكويت

مدقق الحسابات

مكتب جر انت ثورنتن – القطامي والعيبان وشركاه

بناية السوق الكبير - مبنى A - الدور التاسع

ص.ب 2986 الصفاة - الرمز البريدي 13030 الكويت